مؤتمر
فلسطيني
تركيا
Türkiye'deki Filistinliler kongresi

مؤتمر فلسطيني تركيا الثالث

فلسطين وتحوُّلات الشَّرق الأوسط:

بعد مئة وعشرة أعوام على سايكس– بيكو

المُنعقد يوم الإثنين

18 أيّار | مايو 2026

جامعة ابن خلدون - إِسطنبول

مؤتمر
فلسطيني
تركيا
Türkiye'deki Filistinliler kongresi

مؤتمر فلسطيني تركيا الثالث

فلسطين وتحوُّلات الشَّرق الأوسط:

بعد مئة وعشرة أعوام على سايكس– بيكو

المُنعقد يوم الإثنين

18 أيّار | مايو 2026

جامعة ابن خلدون - إِسطنبول

جميع الحقوق محفوظة © مؤتمر فلسطيني تركيا – 2026م

الإشـــــراف العـــــام : أ.محمد مشينش
الإشـــراف التنفيـــذي: د.هـــاني الـدالي
تحـــرير ومراجـعـــــة: د.فادي الزعـتري
التصميم والإخراج الفني: أمجـاد الرملاوي

المحتويات

الكلمات الافتتاحية:

كلمة الأستاذ محمد مشينش
(رئيس مؤتمر فلسطيني تركيا)..... [07]

كلمة الأستاذ الدكتور أتيلا أركان
(رئيس جامعة ابن خلدون) ..... [11]

كلمة الدكتور حسن خريشة
(نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني) ..... [17]

كلمة السيد حسن توران
(رئيس لجنة الصداقة التركية الفلسطينية في البرلمان) ..... [20]

كلمة الدكتور كمال أبو عون
(وزير التربية والتعليم العالي الفلسطيني الأسبق) ..... [27]

كلمة المناضل نائل البرغوثي
(عميد الأسرى الفلسطينيين سابقاً و أقدم أسير في العالم) ..... [30]

الجلسة الأولى: الجذور التاريخية لمشروع تقسيم الشَّرق الأوسط

الكلمة الافتتاحية للجلسة الأولى
د. هاني الدالي ..... [35]

الاستخبارات في الأراضي العثمانية خلال التمهيد لاتفاقية سايكس - بيكو
أ.د. زكريا قورشون ..... [38]

كيف شكّلت اتفاقية سايكس - بيكو الأساس الاستعماري لدولة الاحتلال الصهيوني
د. محمد مكرم بلعاوي ..... [46]

هندسة الخداع: تعارض الوعود الدولية، سايكس- بيكو بين مراسلات حسين- مكماهون ووعد بلفور
أ. د. خالد عبد الفتاح العويسي ..... [55]

الجلسة الثانية: إرث سايكس- بيكو في الشّرق الأوسط المعاصر

الكلمة الافتتاحية للجلسة الثانية
أ. إبراهيم المدهون ..... [65]

من الانتداب إلى الدولة الوطنية: تشكُّل الحدود السياسية وبناء الإطار الدولي للقضية الفلسطينية
د. أحمد عطاونة ..... [68]

القضية الفلسطينية في النظام الدولي من التقسيم إلى الصراع المستمر
أ. ماجد الزير ..... [73]

هل انتهى سايكس - بيكو؟ قراءة في التحولات الجيوسياسية الراهنة
د. فادي الزعتري ..... [81]

تفكيك الإرث الهيكلي لنظام سايكس- بيكو: من قراءة الحدود الجغرافية إلى تحليل التبعية المعرفي
د. عمر بهرام أوزديمير ..... [87]

البيان الختامي:

زياد دهليز ..... [93]

مؤتمر
فلسطيني
تركيا
Türkiye'deki Filistinliler kongresi

الكلمات الافتتاحية

أ. محمد مشينش

رئيس مؤتمر فلسطيني تركيا

باسمي وباسم الأمانة العامّة لمؤتمر فلسطيني تركيا، الذي يضُم أكثر من ثلاثين مؤسسة مجتمع مدني عاملة لِفلسطين، وشخصيات أكاديمية وطنية فلسطينية تجتمع بكل الطّيف الفلسطيني، من أجل أن نوصل كلمتنا وأن نبذل جهدنا لأجل العمل الفلسطيني، سواء في تركيا أو أي مكان نستطيع أن نبذل فيه، وخصوصًا في وطننا العزيز فلسطين.

الإخوة والأخوات، نلتقي اليوم في تركيا، في البلد الطيب أهله، الذي ما ترك قضية لهذه الأمة إلا ووقف معها وساندها. فتحية لتركيا حكومةً وشعبًا وبرلمانًا ومؤسسات.
نلتقي اليوم وفي صدورنا غُصَّة؛ غُصَّة النكبة التي لم تكن مجرد حدث عابر في عام 1948، بل كانت الذروة لمخطط استعماري طويل أراد طمس معالم شعب وتاريخ. اليوم، ونحن على أعتاب مئة وعشرة أعوام على اتفاقية سايكس- بيكو، تلك الاتفاقية التي قسّمت الأرض وحاولت تقسيم الوجدان، نجد أنفسنا أمام تساؤل مصيري: هل نجحت تلك الخرائط في تغييب فلسطين؟

إن التاريخ يخبرنا أن الجغرافيا قد تُقهر بالتقسيم القسري، لكن الوعي لا يمكن حصره خلف أسلاك شائكة. نحن جيل وُلد في خضم التحولات، ورثنا مفاتيح البيوت وورثنا معها مسؤولية إعادة تعريف المنطقة، ليس بناءً على ما أراده المستعمر القديم، بل بناءً على نبض الشارع الذي لم ينكسر رغم المشاريع المتتالية لتصفية قضايا الأمة وتحريف وعيها.

وعندما نتحدث عن تحولات المنطقة، فلا يمكن أن نتجاوز غزة. غزة التي أصبحت اليوم مقياسًا لكرامة العالم. في ذكرى النكبة، نرى غزة وهي تعيد صياغة التاريخ بدمائها، متمردةً على كل محاولات التحييد والنسيان. إنها تُثبت أن أصغر بقعة جغرافية في فلسطين يمكنها أن تكون المركز الذي تدور حوله سياسات القوى العظمى، مُعلنةً أن إرادة البقاء أقوى من أحدث آلات الدمار. غزة اليوم ليست مجرد قطاع محاصر، بل هي الفكرة التي لا تموت، والشرارة التي تعيد ترتيب أولويات الشرق الأوسط من جديد.

ثمانون ألف شهيد، تعني ثمانون ألف شهادة رسوب للنظام العالمي الجديد الذي يظلِم فلسطين من سايكس- بيكو وحتى يومنا الحالي.
أما الضفة الغربية، فإن كل جبلٍ وكل وادٍ يحكي قصة تشبّث بالأرض أمام غطرسة الاستيطان. هناك يقف الشباب الفلسطيني سدًّا منيعًا أمام محاولات تمزيق الجغرافيا، محوّلين كل حاجز عسكري إلى نقطة مواجهة ووعي.

وبقلب خافق نلتفت إلى القدس والمسجد الأقصى، درّة التاج ومركز الصراع. القدس التي يحاولون تهويد ملامحها تزداد في عيون أهلها قداسةً وحبًّا وتمسّكًا. إن معركة القدس ليست صراعًا على أمتار مربعة، بل هي معركة على السيادة الوطنية فوق هذه الأرض. القدس هي التي تجمع شتاتنا، وهي البوصلة التي تشير دائمًا إلى أنه لا استقرار في الشرق الأوسط ما لم تكن القدس عاصمةً حرةً لأصحابها، وهم شعبنا الفلسطيني المجاهد الأبِي.

ولا يمكننا الحديث عن 110 أعوام من التقسيم دون أن نستذكر الملايين من أبناء شعبنا في مخيمات اللجوء والشتات. إن قضية اللاجئين هي الجرح النازف في جسد النكبة، وهي في الوقت ذاته صمام الأمان لهويتنا ولِديمومة هذا الصراع مع هذا العدو الغاصب.

رسالتنا اليوم: إن حق العودة ليس مجرد حلم رومانسي، بل هو استحقاق عقدي وسياسي وقانوني وإنساني. إن محاولة تصفية الأونروا أو شطب صفة اللاجئ لن تغيّر من الحقيقة شيئًا، فالمفاتيح التي يحملها الأجداد انتقلت عُهدتها إلى جيل الذكاء الاصطناعي، جيل يتقن كل لغات العالم ويطالب بحقه في العودة إلى حيفا ويافا وعكا بكل ثقة وقوة واقتدار.

إن دورنا في هذه المرحلة الانتقالية يتجاوز العاطفة إلى الاشتباك الواعي مع المشروع الاستعماري الصهيوني، من خلال عدة عناوين:

رقميًا: نحن الجيل الذي كسر الرواية المُضللة وحوّل هواتفنا إلى منصات عالمية تنطق بالحقيقة.

أكاديميًا وقانونيًا: أجيال اليوم هي التي تحاصر سردية الاحتلال في الجامعات والمحافل الدولية.

ميدانيًا وفكريًا: نحن نؤمن أن تحولات المنطقة يجب أن تُقاد بعقول تؤمن بأن فلسطين هي الرئة التي يتنفس منها الشرق الأوسط حرية وكرامة.

مقاطعةً وعزلًا: فهذا سلاح قويٌّ وفاعلٌ أربك قادة الكيان الصهيوني، ابتداءً من المقاطعة الأكاديمية وصولًا إلى المقاطعة الاقتصادية، لقطع حبل الناس عن هذا الكيان الغاصب.

وأخيرًا، ملاحقةً ومحاكمة: فمجرمو الحرب من قادة الكيان الذين سفكوا الدم الفلسطيني؛ مكانهم خلف القضبان وليس أن يتجولوا في دول العالم بحرية.

.

في ذكرى النكبة، ومن قلب هذه التحولات الكبرى، من هنا من إسطنبول، من جامعة ابن خلدون، من مركز هذا الفكر والعطاء وقلب الأمة النابض لا نعدكم بالدموع بل نعدكم بالعمل. فنحن عشاق الوطن، ونحن من يمتلك الأدوات على قلّتها وشُحّها، لكننا نمتلك الإرادة ونمتلك الحلم الذي لا يشيخ.

وليعلم العالم أجمع أن ما بدأ في سايكس- بيكو قبل 110 أعوام من تقسيم وتمزيق سينتهي بوحدة الوعي وإرادة الشعوب وإرادة التحرر والانعتاق. ذكرى النكبة ليست يومًا للحداد، بل هي يوم لتجديد بيعة المقاومة والوعي لفلسطين من بحر غزة الصامد إلى جبال الضفة الثائرة وصولًا إلى مآذن القدس الشريف، فكلها فلسطين، كانت وستكون وستبقى.

الرحمة للشهداء، والشفاء للجرحى، والحرية للأسرى الأبطال، والعودة الحتمية لشعبنا الفلسطيني العظيم.

أ.د.أتيلا أركان

رئيس جامعة ابن خلدون

إننا حينما نضع القضية الفلسطينية في سياقها التاريخي، ندرك أن ما يعيشه المسلمون في القرن الأخير هو نتاج مباشر للفراغ الاستراتيجي الكبير الذي أعقب سقوط الدولة العثمانية إن العالم الذي نحيا فيه اليوم يمر بمنعطف تاريخي وتحول جذري. وكما أشار رئيسنا -رجب طيب أردوغان - واتضح جليًا في الزيارة الأخيرة إلى الصين، فإن التحول الأبرز يكمن في تغير في ميزان قوى الهيمنة العالمية، والتحرك الحثيث نحو عالم متعدد الأقطاب. وهذا الواقع الجديد يحمل في طياته آفاقًا وفرصًا جديدة، بالتوازي مع ما يفرضه من مخاطرَ وتحديات.

ولفهم جذور القضية الفلسطينية، يجدر بنا الإشارة سريعا إلى المرتكزات التاريخية؛ فمع تراجع قوة الدولة العثمانية، غابت مظلة الوحدة التي كانت تجمع المسلمين، وتلاشت وحدة الجغرافيا السياسية لهذه المنطقة، مما أدى إلى تفتيتها تدريجيا إلى دويلات صغيرة، بل وإلى أشباه دول في الشرق الأوسط.

إن بناء المستقبل في هذا العالم الذي نعيشه يتوقف على أمرين أساسيين:

الوحدة السياسية الجغرافية: يتوجب علينا امتلاك كيان سياسي يمثل وحدة هذه الجغرافيا ولهذا الكيان نماذج وصيغ متعددة؛ فقد يتخذ شكل دولة موحدة، أو صيغة اتحادية شبيهة بالاتحاد الأوروبي. والمُهم هنا أن تكون هذه الوحدة متمحورة حول الجغرافيا ذاتها وما أعنيه بـ "التمحور حول الجغرافيا" هو قدرتنا على بناء تعاون وثيق مع كل من يعيش في هذه المنطقة ويتطلع إلى خيرها، واستقرارها، وسلامتها، وتنميتها.

تركيز عناصر القوة تجميعا وتكثيفا: في عالم يتسم باشتداد حدة التنافس بين الدول، سيلعب تركيز القوة دورًا حاسمًا في توجيه الأحداث. وكما تعلمون جميعًا، فإن للقوة عناصر متعددة. كالقوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والموارد البشرية المؤهلة، والوعي بالوحدة السياسية والقراءة الدقيقة للهيكلية العالمية، والتماسك الأسري السليم، والمؤسسات الفاعلة، وامتلاك الكوادر المُؤهلة القادرة على خدمة الدولة والبناء السياسي المعاصر.

كل هذه المقومات تشكل في مجموعها مفهوم القوة الشاملة. وبما أن التاريخ قد تراجع بنا إلى الوراء في مرحلة ما، فإننا إذا أردنا اليوم المضي قدما نحو المستقبل، وإذا رغبنا في وضع حل جذري لمعاناة غزة والقضية الفلسطينية، فإننا ملزمون بتحقيق هذين المسارين معا: بناء وحدة سياسية قائمة على الجغرافيا، وتحقيق تركيز القوة وتكثيفها

وفي هذا السياق، فإن ما تمثلونه أنتم يعد أمرًا بالغ القيمة والأهمية؛ فبالرغم من التحديات والظروف الصعبة في بلدان إقامتكم، فإن اجتماعكم اليوم كفلسطينيين في الشتات وكمنظمات مجتمع مدني لتدارس مصير وطنكم ومصير هذه الجغرافيا، وصياغة مقترحات وحلول عملية، يعد جهدًا مقدرًا وعملًا استراتيجيًا بارزًا.

وإذا ما استقرأنا المسار التاريخي، نجد أن القضية الفلسطينية ظهرت كجزء من التمدد الاستعماري الغربي، وهو ما تجلى بوضوح في اتفاقية سايكس - بيكو. فقد اكتسبت هذه المنطقة أهمية استراتيجية مضاعفة مع تحول العالم من الاعتماد على الفحم إلى النفط. وحتى يومنا هذا، لا يزال العالم المُعاصر يدور في فلك النفط نظرًا لعدم نضوج مصادر الطاقة البديلة بشكلٍ كافٍ؛ وعليه فإن التوترات الحاصلة في مضيق هرمز، والاستهداف الأمريكي لإيران

إن "إسرائيل" هي نتاج مساعٍ غربية لإيجاد وطن لليهود الذين لم يجدوا لهم مكانًا في أوروبا خلال القرن الماضي. لقد طرحت عليهم في البداية خيارات في إفريقيا ومناطق أخرى، إلى أن تم توجيههم في نهاية المطاف نحو فلسطين بتدبير وتوجيه بريطاني مباشر، حيث وُعدوا بوطن هناك. ونحن نعلم جميعًا المحطات المتلاحقة لهذه العملية الممنهجة؛ إذ تمخَّضت نقطة الوصول الحالية عن جلب زهاء ثمانية ملايين يهودي من شتَّى بقاع الأرض وتوطينهم في فلسطين.

بناءً على ذلك، ثمة تناقض جوهري وصراع استراتيجي بين إسرائيل والدول المسلمة في المنطقة؛ إذ تسعى إسرائيل إلى تحقيق أمنها عبر تفتيت مُحيطها، فهي لا تريد دولة قوية تقع على حدودها، وتأبى تماما وجود دولة مسلمة قوية. وإن كل ما أقدمت عليه إسرائيل في العقود الخمسة - الماضية يندرج ضمن هذه الاستراتيجية الثابتة: إضعاف الدول المحيطة بها - وهي دول مسلمة وتقسيمها، ثم تصفيتها قسرًا. وهذا هو السيناريو المتكرر في جميع الحروب العربية الإسرائيلية. وهنا يبرز سؤال جوهري وعميق: من أين تستمد إسرائيل قوتها؟

إن قوة إسرائيل لم تعد مُقتصرة على البدايات التاريخية التي انطلقت من رغبة الغرب في إيجاد وطن لهم، بل ثمة أبعاد وصراعات خاضها الإسرائيليون بإرادتهم الذاتية وجهودهم الخاصة لفرض واقعهم. هذا الأمر يجب ألا نغفل عنه؛ حيث أن معرفة العدو وفهمه بدقة وعمق تعد من أهم الركائز لبناء المستقبل. يمكنني تلخيص مصادر القوة الإسرائيلية في ثلاثة روافد أساسية:

المال والتمويل: وهو أمر لا جِدال فيه؛ فالسياق التاريخي الذي حرم اليهود من تملك الأراضي في أوروبا فرض عليهم العيش في نمط "اقتصاد بلا أرض"، مما أتاح لهم مراكمة ثروات ورؤوس أموال ضخمة.

القوة الاستخباراتية: وهي القوة التي تبلورت بشكل مُكثف غداة تأسيس الكيان.

فالواقع الديمغرافي يشير إلى غياب كتلة بشرية حقيقية لإسرائيل إذ نتحدث عن مجتمع يبلغ قوامه قرابة 8 ملايين نسمة)، كما أنها لا تمتلك مساحات زراعية شاسعة، وجغرافيتها محدودة المساحة. وحين نأخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار، يتضح لنا جليًا مدى الأثر الحاسم لقوتها الاستخباراتية في تعويض هذا النقص.

المنظومة الإعلامية وتوجيه الرأي العام: ويتمثل ذلك في النفوذ الطاغي الذي فرضته إسرائيل منذ خمسينيات القرن الماضي على وسائل الإعلام الغربية وبيئتها التوجيهية. إن نظرة سريعة على الأفلام والمسلسلات - ومنصات مثل "نتفليكس" على سبيل المثال - تُخيل للمشاهد أن مليارات البشر قد أُبيدوا على يد هتلر في الحرب العالمية الثانية، وذلك بفضل "البروباغندا" المكثفة والمستمرة التي تصوّر اليهود والإسرائيليين وكأنهم الضحايا الوحيدون في التاريخ بيد أننا نعلم يقينا أن الدول والمجتمعات المسلمة قد فقدت في الحرب العالمية ذاتها أعدادا من الأرواح تفوق ذلك بكثير؛ فالأتراك المُهجّرون من بلغاريا، والمُهجّرون من تراقيا الغربية، والمجازر التي تعرض لها المدنيون في شرق الأناضول، والشعوب التي هُجّرت واقتُلعت من جذورها في حُروب القوقاز وروسيا، كل هؤلاء عانوا من آلام ومآسٍ تفوق بكثير - عددًا وأثرًا وحجمًا - ما تعرض له غيرهم. ولكن، كيف يتأتى لإسرائيل إحداث هذا الأثر التوجيهي الطاغي؟ إن ذلك يرجع إلى التوظيف المشترك والتكامل الذكي بين قوتي المال والمنظومة الإعلامية.

بناءً على ما تقدم، يتعين علينا أن نكون على وعي مُتكامل بهذه الديناميكيات. ومن المرجح أن تكون خطواتهم القادمة امتدادًا للنهج ذاته: السعي لتفتيت الدول المسلمة إضافة إلى تقويضها من الداخل، بما في ذلك تركيا. ومن هذا المنطلق، فإننا ننظر إلى مصير فلسطين، وسوريا، وليبيا بوصفه مصيرًا مشتركًا يجمعنا

ولأجل هذا، عندما عُرِض مقترح هذا المؤتمر على جامعة ابن خلدون، أعلنَّا مباشرةً عن استعدادنا لتقديم كل الدعم الممكن. وفي هذا الإطار، ينصبُّ جهدنا في الجامعة على الاستثمار

في البُعد البشري والمعرفي للقوة؛ أي تنشئة وإعداد أجيال ذات عقولٍ راجحة، وبصائر نافذة، وقلوب واعية وثابتة. إننا نؤمن بأن صياغة عقلية نقدية وبناءة، قادرة على تشخيص مشكلات العالم المعاصر وتوليد حلول ناجعة لها، يمثل أحد أثمن الإسهامات العلمية.

لكننا ندرك في الوقت ذاته أن التميز العقلي وحده لا يكفي؛ بل لا بد أن يتسع القلب ليحمل نية الخير للمسلمين وللإنسانية جمعاء، وأن تتوفر الإرادة الصادقة والمشاعر الحية لمشاطرة الآخرين آلامهم. ومن هنا، فإننا في جامعة ابن خلدون نتبنى هذا النهج الشمولي، ونعمل - بعون الله - على إعداد وتأهيل القيادات المستقبلية التي ستنهض ببلداننا وبأمتنا نحو آفاق التقدم
إن بناء المستقبل يقتضي حتمًا تأسيس تحالفات ووحدات سياسية؛ شريطة أن تكون هذه الكيانات واقعية، ترتكز على أرضية صلبة، وتتمتع بآليات قادرة على تفكيك المُشكلات وحلها بصبر وأناة، خطوة تلو الأخرى. وبخلاف ذلك، فإن التشرذم والتفتيت أمر يسير جدًا، وهو ما شهدناه وعايشناه في السنوات الأخيرة، ونعتقد أن إسرائيل تمارس جهدا واعيًا وممنهجًا في هذا المسار.
إن الممارسات الإسرائيلية الأخيرة ومجازرها في غزة، قد خلّفت ما يربو على 80 ألف شهيد، وهذا الرقم مُرشح للارتفاع في ظل التوغل في لبنان وقصف القرى والبلدات في سوريا. إن هذا الطغيان والعدوان لا يمكن كبحه وموازنته إلا عبر أمر واحد لا بديل عنه: تركيز القوة وتكثيفها. وهذه القوة يجب أن تنبثق من وحدتنا السياسية، ووحدة عقولنا، وتآلف قلوبنا، وترجمة كل ذلك إلى أفعال ومشاريع على أرض الواقع.

سوف ترون أن إسرائيل ستنفق مليارات الدولارات في السنوات الخمس القادمة لمحو آثار ما جرى في غزة، والضفة الغربية، وسوريا، ولبنان من الذاكرة الإنسانية. وتجاه ذلك، تبرز مهمتنا الأساسية في إحياء الذاكرة وعدم النسيان؛ وذلك عبر دمج الوحدة السياسية وتركيز القوة بالقيم الأخلاقية والمبادئ الفضلى، لبناء عالم أكثر قوة، وعدالة، وخيرًا.

إننا كمسلمين قد حققنا هذا النموذج في تاريخنا؛ فأنشأنا في عهود العباسيين، والسلاجقة، والمماليك دولًا كانت الأرقى والأفضل في عصورها. وصحيح أن تلك الدول واجهت تحولات التاريخ وتحدياتها الصعبة، إلا أنها نجحت في تقديم أفضل الأنظمة السياسية الممكنة وفق شروط زمنها وبنيته. وإننا لعلى ثقة بأننا سنمضي قدمًا - بفضل جهودكم وجهودنا وعبر تضافر جهدنا المشترك - نحو إعادة بناء عالم أكثر عدلًا وإنصافًا.

د. حسن خريشة

نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني

اليوم نحن هنا لنتذكر ونُذكِّر شباب المستقبل وحملة الراية بعد ثمانيةٍ وسبعين عامًا، أن النكبة التي بدأت بسايكس- بيكو لتقسيم المنطقة، وبعدها بأقل من عام وعد بلفور الذي مثّل إقرارًا لقرار الحركة الصهيونية عام 1897م، ثم قرار الانتداب سنة 1920م، ثم قرار الانسحاب البريطاني بعد أن سهّل جلب المستوطنين وزرعهم في فلسطين. بعد ثمانيةٍ وسبعين عامًا من عمر النكبة التي ما زالت مُستمرة، تخللتها نكبات كثيرة وعديدة ألحقت بنا الويلات والآلام أسبابها مُتعددة، لكن علينا أن نعترف اليوم أننا كنا السبب الأول فيها، لأننا استسلمنا لانفعالاتنا وكنا ضحية ذكاء الآخرين، ونحن نرى الذئب يتجول حُرًا في عُقر دارنا. النكبة ليست ذكرى يحييها شعبنا فحسب، بل شكّلت حدثًا ومنعطفًا تاريخيًا مفصليًا، وكانت أكبر عملية خداع وتزوير للتاريخ والجغرافيا.

أولاً: إن نكبة الشعب الفلسطيني لم تكن حدثًا معزولاً، بل جرت هندستها بنيويًا من قِبل النظام العالمي خدمةً لمصالحه الاستراتيجية؛ حيث توازت هذه المأساة التاريخية مع تخلّيق كيانات وأنظمة وظيفية واهنة في المنطقة.

ثانيًا: لقد دفعنا نحن الفلسطينيين ثمن الإحباطات والهزائم، لتبقى القيادات تُعلن عن انتصارات وهمية لنفسها.

ثالثًا: كثير من النُظم الرسمية العربية انتقلت من الدفاع السلبي عن فلسطين إلى العدوا الفعلي ضدها، من خلال خطاب الاستسلام والهزيمة. هذا المناخ هو نفسه الذي وُلدت فيه خطة ترامب، التي مُرِّرت في مجلس الأمن لاحقًا.

رابعًا: لقد أعاد هذا المنعطف الاستراتيجي فرز الخارطة السياسية والميدانية في المنطقة، ومثّل كاشفًا حقيقيًا لمواقف مختلف الأطراف؛ إذ برهن ميدانيًا على أن جبهات الإسناد في لبنان واليمن شكّلت عمقًا حركيًا وعسكريًا مباشرًا للمقاومة الفلسطينية. ومن هذا المنطلق التحليلي، بات لزامًا على القراءة السياسية الفلسطينية إعادة تأكيد تموضعها الاستراتيجي ضمن هذا المحور الإقليمي.

خامسًا: مع كل الحب والعرفان والتقدير لأهلنا في الخليج العربي وتمنياتنا لهم بالسلامة، إلا أننا نعيد التأكيد أن هذه الحرب ليست حربكم، وأن أمريكا لا تحمي أحدًا باستثناء الكيان، وأنها تسعى لتوريطكم في حرب مع إيران ثم تنسحب من المنطقة، لتصبح حربًا منسيةً تقضي على كل الإنجازات التي تحققت عبر خمسين عامًا أو أكثر.

سادسًا: إن حصر المقاربة النقدية في سلوك الأنظمة الرسمية العربية لا يُعفي القوى السياسية، والأحزاب، والاتحادات، والمنظمات المدنية من المسؤولية التاريخية؛ إذ يتورط جلُّها في مهادنة وظيفية مع هذه الأنظمة، مما أسهم في تجميد فاعليتها وتواطئها الضمني مع بنية الوضع الإقليمي القائم.

سابعًا: النظام الرسمي العربي أهدى الكيان الانتصار الأكبر والأخطر والتاريخي ليس في التطبيع فقط، وإنما في تحويل فلسطين إلى مجرد أراضٍ مُحتلةٌ منذ عام 1967، فلم يعد يَذكر أحد منهم أن الكيان يحتل فلسطين بأكملها. وما يُغيَّب بالأساس يُنسى، وبالتالي غاب الشعار الأهم، وهو تحرير فلسطين، ولم يبقَ إلا الحديث عن مبادرة السلام العربية التي كتبها الصحفي الصهيوني توماس فريدمان وتُرجمت للعربية ووافق عليها الجميع، باستثناء الرئيس إميل لحود.

ثامنًا: وبقدر ما شكّل السابع من أكتوبر طفرة استراتيجية ومنعطفًا تاريخيًا في مسار الصراع سعت القوى والأنظمة المستفيدة من الوضع الإقليمي القائم إلى احتواء مفاعيل هذا اليوم وإفراغه من مضامينه التحوليَّة؛ وهو اليوم الذي أثبت بنيويًا الوظيفة الحمائية والارتباط العضوي للكيان بالمنظومة الأمريكية،

كما برهن عمليًا على قدرة مشروع المقاومة المناهض للاستعمار على كسر تفوق المنظومة الصهيو- أمريكية وتحقيق انتصار استراتيجي عليها.

تاسعًا: لا بد من إحياء الذكرى وتثبيتها، حتى نبقى على تواصل دائم مع ماضينا ونطوّر حاضرنا لنبنيَ المستقبل لنا ولأطفالنا وللأجيال القادمة. وحتمًا سيكون البناء قويًا، فكما كان الطوفان بداية لتاريخ صنعته غزة وأبطال غزة، وما زال يُحدث تغييرات جوهرية وعميقة في المنطقة بل وفي العالم كله فمهما كانت نتائج العدوان الصهيو- أمريكي على إيران ولبنان، فقد كُسرت هيبة أمريكا وأُفشِل مشروع نتنياهو بإسرائيل الكبرى. وتبقى وبقيت فلسطين هي المبتدأ والخبر.

وأخيرًا: وتأسيسًا على ذلك، فإن الضرورة الجيوسياسية الراهنة تقتضي مأسسة وتكامل الجهود النضالية لشتات الشعب الفلسطيني مع قوى الداخل، بالتوازي مع استنهاض طاقات العمق الشعبي والأممي الداعم للحقوق الفلسطينية حول العالم؛ مع إدراك حتمية فك الارتباط الاستراتيجي بالوعود الغربية والأمريكية، باعتبار هذه القوى شركاء بنيويين في الحرب المفروضة على قطاع غزة، وأطرافًا فاعلة في هندسة مشروع السيطرة والتوسع والضم الممنهج للضفة الغربية.

السيد حسن توران

رئيس لجنة الصداقة التركية الفلسطينية في البرلمان التركي

يلتئم شملنا اليوم في رحاب جامعة ابن خلدون، وفي ظلال ذكريات تاريخية فارقة؛ حيث نحيي معًا الذكرى الثامنة والسبعين للنكبة الفلسطينية، والذكرى العاشرة بعد المئة لاتفاقية سايكس- بيكو، في هذا المؤتمر الاستثنائي الذي بادرت إليه ورعته جالية الشعب الفلسطين في تركيا.

إنَّ القراءة المتأنية للتاريخ تكشف لنا أن الخريطة التي رسمها الدبلوماسيان البريطاني والفرنسي عام 1916م، لم تكن مُجرد خطوط عابرة خُطت بالمسطرة على الورق؛ بل كانت طعنة نافذة مزقت مصائر الشعوب، وشتتت ذاكرة المدن، وبترت مستقبل الأمة الموحد. ولم تكن تلك الاتفاقية إلا امتدادًا استراتيجيًا للمخطط الذي وُضعت لبناته الأولى في المؤتمر الصهيوني الأول بمدينة بازل السويسرية عام 1897؛ حيث أعلن ثيودور هرتزل آنذاك بصلف: "لقد أسّست اليوم الدولة اليهودية في بازل"، ليكون ما نعيشه اليوم تجسيدًا عمليًا لما تنبأ به وأعلنه في ذلك الحين.

عقب ذلك المؤتمر، توجهوا إلى السلطان عبد الحميد الثاني ملتمسين منه التنازل عن أرض فلسطين، فجاء رده التاريخي الحاسم ليعبر عن وجدان الأمة: "إن هذه الأرض ليست ملكًا لي، بل هي ملك لأمتنا الإسلامية؛ تلك الأمة التي دفع أسلافها دماءهم ثمنًا للحفاظ عليها. وبناءً عليه، فلن تجدوا لكم شبرًا واحدًا، لا في فلسطين ولا في أي بقعة من جغرافيا الإسلام " .

ولأنهم عجزوا عن نيل مبتغاهم بالوسائل الدبلوماسية، تآمروا لخلع السلطان وتفكيك الدولة العثمانية للوصول إلى أهدافهم الحالية، وما كانت اتفاقية سايكس- بيكو إلا الصياغة المسبقة والجاهزة لمشروع تقسيم الغنائم قبل انهيار الدولة.

التاريخ هو مستودع ذاكرتنا الحية، ومرآة ماضينا؛ فإذا لم نستلهم منه العِبر، فإنه سيتحول حتمًا إلى سيناريو يُعاد تطبيقه علينا في الغد. وفي هذا السياق، أشار رئيس جامعتنا قبل قليل بعبارات دقيقة إلى الدروس الاستراتيجية التي يجب علينا وعيها.
كثيرًا ما يُقال إن "التاريخ يعيد نفسه"، لكن شاعر الاستقلال يطرح سؤالًا استنكاريًا عميقًا: "لو استخلص الناس العِبر والدروس من التاريخ، فهل كان له أن يعيد نفسه؟"

إن المشهد المعاصر الذي نعيشه اليوم يعيد صياغة تلك الحلقات التاريخية ذاتها؛ ومن ثم، فإن أولئك الذين يعجزون عن فك شِفرات ما يجري في فلسطين اليوم، لن يستطيعوا أبدًا فهم التحولات الجيوسياسية الراهنة في العالم. وهذا ما أكده فخامة رئيس جمهوريتنا مرارًا؛ إذ إن الحروب المستعرة في جغرافيتنا، وخطط إعادة تقاسم النفوذ العالمي، ليست إلا امتدادًا وتجسيدًا للمواجهة التاريخية الكبرى الممتدة على هذه الأرض.

لقد تتابعت الحلقات الاستعمارية من سايكس- بيكو إلى وعد بلفور، مرورًا بالخطوات الممنهجة التي اتخذها البريطانيون لتغيير التركيبة الديمغرافية في المنطقة، وصولًا إلى الفراغ الاستراتيجي الذي أعقب انسحاب الدولة العثمانية. هناك وُضعت اللبنات الأولى لمنظومة الشر الممنهجة، التي تُوجت عام 1948م بالإعلان عن تأسيس الكيان الصهيوني الغاصب في قلب النكبة الكبرى المستمرة منذ ثمانية وسبعين عامًا.
وفي مقابل هذا المخطط الغاشم، برزت المقاومة. فالإنسان المسلم في ربوع الأرض، وفي طليعته الشعب الفلسطيني الأبي، لم يتوقف عن الكفاح والنضال ضد المُستعمر. ومع ذلك، فإن العِبرة المريرة التي يجب أن نتأملها بصدق هي: إنه في الوقت الذي يشن فيه الأعداء هجومهم بكل استكبار واستهتار على الشعب الفلسطيني ومقدرات الأمة.

يقف العالم الإسلامي في حالة من الصمت والشتات، كأنما يسهّل على المعتدي ظلمه

للفلسطينيين. إن هؤلاء الغزاة لا يستمدون قوتهم من مقدراتهم الذاتية الفائقة وحسب، بل يتغذون بالدرجة الأولى على تشتتنا، وعجزنا عن اتخاذ موقف موحد ومحوري حيال قضايا الأمة لقد تمخض عن انهيار الدولة العثمانية نشوء زهاء ستين دولة، بل وأشباه دول؛ وكما صاغها أحد الشعراء ببلاغة: "إننا خسرنا المعركة في أعماق أنفسنا أولًا، حيث احتلوا القدس الحاضرة في قلوبنا قبل كل شيء". واليوم، لأن الوجهات تفرقت والقِبل السياسية تعددت، لا تزال قبلتنا الأولى ترزح تحت وطأة الاحتلال والتدنيس. بيد أن هذا الواقع المؤلم لن يثنينا عن المضي في طريقنا؛ فالذين استقر الوعي والاستبصار في عقولهم لن يتراجعوا خطوة إلى الوراء. وطالما أن أصحاب الأرض الحقيقيين من إخواننا الفلسطينيين متمسكون بعهد الكفاح، وطالما أن ممثلي الهيئات والمنظمات يجتمعون على كلمة سواء، فإن هذه المقاومة ستزداد صلابة وعنفوانًا.

وكما قال الأديب الراحل علي شريعتي: "إن المعارك لا تُخسر حين نُهزم، بل تُخسر حين نستسلم ونيأس". وطالما أننا نرفض الاستسلام، ونحتفظ بمفاتيح العودة كأمانة مقدسة، فإن الكفاح مستمر حتى الرمق الأخير، وإنني على يقين تام بأن النصر حليف الصامدين.

إن هذا اليقين ليس مجرد شعار حماسي، بل هو إيمان مطلق بوعد الله عز وجل. إن الرب سبحانه يطالبنا ويأمرنا بالثبات، وعدم التراجع في الدفاع عن الحق والعدالة. وطالما وُجدت بيننا مجتمعات وهيئات مخلصة تذود عن هذه القضية، فإنها ستبقى حيَّة أبد الدهر؛ إذ إن الهزيمة الحقيقية لا تقع إلا حين يتسلل الخنوع إلى النفوس، وهو الغاية القصوى التي يبتغيها العدو إنني أرى اليوم أنه بالرغم من الأثمان الباهظة والشهداء، فإن جذوة المقاومة تزداد اشتعالًا وتجذرًا. قد يشعر البعض، من منظور مادي ضيق، بوجود خسائر في بعض الجبهات؛ غير أن الكلمة الخالدة للقائد الراحل محمد الضيف تختصر فلسفة المواجهة: "إن نهاية هذه المعركة هي النصر؛ فإما نصر، وإما شهادة، وكلاهما نصر". هذه هي حقيقة الحياة في وعي المسلم؛ الحياة عقيدة وجهاد، والشهادة في سبيل الحق هي ذروة الفوز والانتصار.

إن الشهداء لا يموتون، بل هم عند ربهم يرزقون، كما جاء في محكم التنزيل: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ ۚ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ إن دماء الشهداء هي التي جعلت من هذه القضية اليوم نقطة الارتكاز والضمير للعالم بأسره؛ وهنا نلمس الأثر الحي والمُحيي لدمائهم الزكية.

إن أمَّة تملك في أدبياتها ومدرستها ثقافة الشهادة في سبيل الله، لا يمكن أن يكون في قدرها الاستعباد أو الأسر. لذلك، لم يكن غريبًا أن يخرج نتنياهو وزمرته في تصريحاتهم الأخيرة ليطالبوا " بضرورة حذف مفهوم الشهادة من المناهج والكتب"؛ لأنهم أدركوا أن هذه العقيدة تمثل قوة معنوية خارقة لا يمكن لآلتهم العسكرية كسرها.

وتحضرني هنا شهادة عيان لأحد قادة الكيان الصهيوني خلال عدوانهم على لبنان في ثمانينيات القرن الماضي؛ إذ وُجِّه إليه سؤال: "إنكم تقاتلون وتقتلون وتستمرون لسنوات دون جدوى، فما السبب؟" فأجاب بعبارة تعكس عمق أزمتهم الوجودية: "بماذا يمكن أن تهدد إنسانًا؟ إنَّ أقصى ما تملكه هو أن تهدده بالموت، فالروح هي أغلى ما يملك. ولكن، إذا كان الذي أمامك يقبل على الموت بابتسامة ويرى فيه ذروة سعادته الفانية وبداية حياته الباقية، فبأي شيء تخيفه؟ إن إنسانًا كهذا لا يمكن ترهيبه". هذه العقيدة هي أعظم سلاح نملكه اليوم قبل وصولي إلى قاعة المؤتمر بفترة وجيزة، تلقيت اتصالًا من الإخوة القائمين على "أسطول الحرية" يفيد بتجدد الاعتداءات على السفن. إننا إذ نشعر بالأسى والغضب، فإن الأمل لا يفارق قلوبنا أبدًا؛ فما رأيت في حياتي موجة في البحر إلا وبلغت الشاطئ في النهاية.

إن كل أساطيل الحرية ستبلغ غايتها حتمًا، قد يكون ذلك اليوم أو غدًا، لكن التاريخ لم يشهد قط أسطولًا للحرية ضل الطريق أو بقي تائهًا في عرض البحر.

إن بدأت الرحلة اليوم بخمسين سفينة فستكبر، وإن انطلقت بأربعمائة إنسان فستتضاعف الجموع. لقد أراد الأعداء محاصرة غزة واحتلالها وتصفيتها ديمغرافيًا، فكانت النتيجة الاستراتيجية أنهم حوّلوا العالم بأسره إلى غزة.

فالشوارع في العواصم الغربية تموج اليوم بمظاهرات تفوق في حجمها ما تشهده بعض بلداننا.

وفي "دوسلدورف" وإيطاليا، انتفض الآلاف مؤخرًا ضد مشاركة فنانين يمثلون الكيان المحتل في "دوسلدورف وبينالي البندقية"، هاتفين بشعار بليغ: "إن الفن لا يمكنه تغطية الإبادة الجماعية أو شرعنتها". من هنا، أتوجه بتحية إجلال واعتزاز لكل إنسان على وجه الأرض، أيًا كان دينه أو لغته أو عرقه، خرج نصرة للقيم الإنسانية والفضيلة الأخلاقية.

إننا لا نفرق في ميزاننا الأخلاقي بين راشيل كوري وعائشة نور إزغي إيجي؛ فلا ننظر إلى الهوية، أو الجنسية، أو العرق، بل ننظر إلى الموقع الذي اختاره المرء لنفسه في مسار التاريخ، وموقفه من الظلم والعدوان الإسرائيلي. إن كل من يقف في وجه الطغيان، وينحاز لقيم الكرامة الإنسانية، هو شريكنا وأخونا في هذه المعركة الإنسانية. "

نلتقي اليوم في جامعة ابن خلدون، مستحضرين مقولته الخالدة التي خطها في مقدمته: "البيئة والجغرافيا تؤثر في طبائع العمران"، ونحن نقول في سياقنا الاستراتيجي: "الجغرافيا مصير إن ماضينا واحد، وتاريخ شعوب هذه المنطقة منسوج من مشكاة واحدة. وبالرغم من الحدود الاصطناعية التي رسموها بالمسطرة لتقسيمنا وتفرقتنا، فإنهم لن يتمكنوا أبدًا من تمزيق خريطة الإيمان والمحبة التي تجمع قلوبنا. إن مستقبلنا واحد، وقدرنا مشترك، وسوف تدور عجلة التاريخ ليعاد بناء عالم جديد، شريطة أن ننهض جميعًا بمسؤولياتنا ونؤدي حق الأمانة في الكفاح المستمر.

إننا لا نتناول القضية الفلسطينية بوصفها شأنًا محليًا منعزلًا؛ ورسالتي لأبنائنا الطلاب الحاضرين هنا، والذين يسعون لفهم ديناميكيات العالم المعاصر، هي: إن لم تفهموا أبعاد القضية الفلسطينية، فلن تدركوا حقيقة العالم المعاصر أبدًا.

لقد صاغ المفكر الراحل (سزائي قره قوج) هذه الحقيقة بكلمات نورانية حين قال: "القدس هي مدينة الإنسانية، هي المدينة الأرضية الأولى التي صُمِّمت في السماء ونزلت إلى الأرض". والقدس لا تُحكم بالغرور، بل تُخدم بالافتخار والاعتزاز، ومن يخدم القدس تفتح له آفاق قيادة العالم؛ هذا هو المفتاح الاستراتيجيوالمعادلة الجوهرية. وحينما كنا خدامًا للمسجد الأقصى والقدس، امتدت مظلة عدلنا وخدمتنا على مساحة تقارب عشرين مليون كيلومتر مربع، فلما ابتعدنا، وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم ومن هنا، فمن يظن أن القدس مجرد مدينة تقع خارج حدودنا الجغرافية السياسية، فهو غائب عن وعي الواقع وحقائق التاريخ .

لقد لخص رئيس الوزراء البريطاني الأسبق عام 1902 هذا المخطط بقوله: "إن هناك عالمًا شاسعًا يمتد من إفريقيا إلى آسيا، يمتلك تاريخًا وثقافة ودينًا ولغة مشتركة. ولتفتيت هذا الكيان، توجب علينا زرع جسم غريب في قلبه الحشوي، يمنع أطرافه من الالتحاق والاتحاد". هذا الجسم الغريب هو الوباء الاستراتيجي الذي يعصف بمنطقتنا اليوم، وما لم يتم اقتلاع هذا الكيان واستعادة التوازن، سيبقى مسعانا لتوحيد جهودنا وتحرير جغرافيتنا معركةً شاقةً. بناءً عليه، فإن الدفاع عن القدس هو دفاع مباشر عن إسطنبول، وأنقرة، وبورصة؛ وحين يستقر هذا الوعي في أذهان مواطنينا، تتحول القضية إلى مسؤولية جماعية.

إن ركيزة الخلاص تكمن في ترفع الأشقاء الفلسطينيين عن الانقسامات الفصائلية، والتفافهم حول ثوابت القضية يدًا واحدة. كما يتوجب على شعوب أمتنا الإسلامية - على اختلاف جنسياتها ودولها - أن تدرك وحدة مصيرها. إننا نتحدث عن أمة يبلغ تعدادها ملياري مسلم؛ وفي مقابل الأرقام الديمغرافية التي أشار إليها رئيس الجامعة، نجد أن الكيان استقدم شتات الأرض ليجمع بصعوبة ثمانية ملايين نسمة. ثمانية ملايين في مواجهة ملياري إنسان! إن هذه الكتلة البشرية الهائلة لو اتفقت على ضربة رجل واحد، لحدثت هزة أرضية تغير تضاريس الجغرافيا السياسية؛ لكن الأمر يفتقر إلى الوعي الاستراتيجي، وهو الوعي الذي سنعيده صياغته

ببركة القدس الشريف، إن القدس عنوان الشرف والرفعة؛ وهي الأمانة التي صاغها القائد الشهيد إسماعيل هنية والقائد الشهيد يحيى السِّنوار، وهما يرددان شعار الفداء: "بالروح بالدم نفديك يا أقصى" حتى ارتقيا شهداء في علياء المجد. وإذا ما تمثلنا هذا الوعي وبذلنا الجهد مستحضرين شرف الخدمة "فإن فجر الحرية سيبزغ حتمًا .

قبل أيام قليلة، رُزقت بحفيد جديد، واخترت له من الأسماء "يحيى وفاء"؛ لنؤكد للعالم أجمع أن فلسفتنا الوجودية ستبقى دائمًا: "إن غاب منا سيد، قام سيد. ونحن أمة إن مات منها شهيد، وُلد مكانه ألف وليد" .

د. كمال أبو عون

وزير التربية والتعليم العالي الفلسطيني الأسبق

يسعدني أن أقف في هذا المحفل العلمي والحضاري لأحمل إليكم نبض قطاع غزة؛ غزة التي تتحدى حرب الإبادة الجماعية الممنهجة والوحشية، وتبرق في الوقت ذاته برسالة محبة وعرفان إلى الشعب التركي الصديق، مشاركةً إياه ابتهاجه التاريخي بمناسبة "عيد الشباب والرياضة" .

إن هذا اللقاء يجسد تلاحم الإرادات والقلوب التي تعانق تطلعاتها بيت المقدس؛ القبلة الأولى للمسلمين، والتي تمثل حتمية تاريخية للتحرر من نير الاستعمار والظلم الاستيطاني. إننا نحتفي اليوم بمدرسة الشهادة والفداء؛ تلك المدرسة الإنسانية التي تجاوزت بآثارها الحدود الجغرافية الضيقة، لتصهرها وحدة القبلة وقيم الكرامة الإنسانية المشتركة.

وعند استقراء التاريخ النضالي للشعب التركي، نجد ملاحم البطولة شاخصة في معركة "جناق قلعة"، حيث هبّ الأجداد دفاعًا عن حياض الأمة ومركز ثقلها السياسي والحضّاري واليوم، نرى تجليات تلك الروح وثباتها تتجسد في أزقة غزة العتيقة وحواري القدس الشريف. إن الدماء الزكية التي سُفكت في مياه البحر الأبيض المتوسط على متن سفينة "مافي مرمرة لكسر الحصار، وتلك التي سالت على جسور إسطنبول دفاعًا عن الإرادة الشعبية والحرية، تلتقي في جوهرها ومآلها مع الدماء التي تُسفك اليوم في فلسطين دفاعًا عن مقدسات الأمة وهويتها الحضارية.

إن هذا الصمود الأسطوري والتضحيات الممتدة عبر التاريخ، تقدم نموذجًا حيًا للمؤمن الحق الذي وصفه الحق سبحانه وتعالى بقوله: ﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رجال صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم

مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾.لقد رسخت التجربة الفلسطينية، مدعومة بإرث الأحرار في تركيا والعالم، حقيقة سياسية مفادها أن السيادة الوطنية لا تُوهب كمنح دولية بل تُنتزع انتزاعًا، وأن المراتب الحضارية السامية لا تنالها الهمم الدنيئة.

إن الانتماء لقضية فلسطين في الفضاء الفكري المعاصر هو ركيزة أساسية للانتماء للأمة بمفهومها الحضاري الشامل. وتمثل غزة اليوم بصمودها في وجه أعتى آلات البطش والغطرسة الاستعمارية ثغرًا استراتيجيًا متقدمًا، تمامًا كما شكلت الأناضول في محطات التاريخ حصنًا منيعًا استعصى على الاختراق. ومن هذا الصمود، نستلهم قانونًا تاريخيًا مفاده أن الحق المسنود بالإرادة والمطالبة المستمرة لا يموت، وأن الاستعمار إلى زوال حتمي مهما بلغت موازين القوى المادية لصالح الباطل؛ مصداقًا لقوله سبحانه: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾

في الذكرى الثامنة والسبعين للنكبة الفلسطينية، نرى أن فصول التهجير القسري والإبادة لم تتوقف، بل يعيد التاريخ إنتاجها بأدوات أكثر وحشية؛ حيث يمعن الاحتلال الإسرائيلي في ممارساته الإجرامية من قتل جماعي، وتجويع ممنهج، وحصار خانق، ومنع لجهود الإغاثة والإعمار. ورغم هذه المعاناة المركبة، لا يزال الشعب الفلسطيني متشبثًا بأرضه ومقاومته، لتظل سير أبطاله المعاصرين وثيقة دامغة على حق وطني وتاريخي لا يسقط بالتقادم، ولا تمحوه محاولات الطمس والتهويد.

إننا في هذه المحطة التاريخية نؤكد أن حق العودة ليس أمنيةً بعيدة المنال، بل هو عقيدة سياسية وإنسانية تحيا في وعي كل فلسطيني. وإن هذا الشعب، برغم فجوة الخذلان الرسمي الدولي والإقليمي، يمتلك الأهلية الكاملة والمشروعية التاريخية للحفاظ على حقوقه حتى تتحقق العدالة المطلقة، وتسترد فلسطين سيادتها كاملة من النهر إلى البحر.

وهنا تبرز المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق شباب الأمة، وفي مقدمتهم أحفاد الفاتحين في تركيا ومختلف الحواضر الإسلاميةإن دور الشباب اليوم يتجاوز حدود التضامن العاطفي المؤقت ليكون الظهير الاستراتيجي والحامي للنضال الفلسطيني؛ فنصرة غزة وفلسطين ليست منّة أو تفضلًا، بل هي استحقاق ديني، وقومي، وأخلاقي، وإنساني. لذا، فإننا ندعو النخب الشبابية إلى تحويل هذا الزخم الوجداني إلى مشاريع عمل مؤسسية، وقوة إسناد فكرية ومعرفية ومادية، ترفد مسار التحرر الوطني والبدء في استعادة المسجد الأقصى المبارك؛ مستحضرين التوجيه النبوي: "المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضًا". إن غزة اليوم تخاطب الضمير الإنساني الحي، وتتطلع إلى أفعال حقيقية ترتقي إلى مستوى الحدث .

ختامًا، وتجسيدًا لتضحيات أسر الشهداء والجرحى والأسرى، نؤكد أن المسار النضالي في فلسطين يتكامل مع مسارات الأحرار في تركيا والعالم في مصب واحد؛ يهدف إلى إعلاء قيم الحق والعدالة، والكرامة الإنسانية. وسنظل أوفياء لهذه الدماء الزكية، حافظين لعهود الحرية، حتى يتحقق الوعد التاريخي بلقاء قريب وصلاة جامعة في رحاب المسجد الأقصى المبارك وهو عزيز محرّر.

عاشت فلسطين حرة أبية، ودامت تركيا قوية عزيزة، والمجد والخلود للشهداء الأبرار، والنصر للشعوب المناضلة من أجل حريتها وكرامتها.

نائل البرغوثي

عميد الأسرى الفلسطينيين سابقًا وأقدم أسير في العالم

نلتقي اليوم في الذكرى الثامنة والسبعين لبدء معاناة الشعب الفلسطيني؛ وإذا كان المنظور التاريخي السائد يؤرخ لبداية النكبة بعام 1948، فإن القراءة العميقة للجذور تؤكد أن المأساة بدأت قبل ذلك بعقود. فما كان للاحتلال الاستيطاني أن يتجذر، وما كان لملف الأسرى أن ينشأ، لولا مناخات الاستعمار البريطاني التي مهدت له. وفي هذا السياق، تبرز الكوفية الفلسطينية ليس مجرد رمز وطني فحسب، بل شهادة تاريخية حية تجسد هوية الفلاح والمقاوم منذ عام1882م، إبان مواجهة أولى المستوطنات الصهيونية على أرض فلسطين. إنها عبق التاريخ الممتد الذي تنفسه الأجداد، ونقلوا رايته أمانةً من جيل إلى جيل؛ راية تأبى الانكسار أو الاستسلام، وتصر على خيار الصمود والمقاومة حتى تحقيق النصر.

تتزامن أعمال هذا المؤتمر مع التطورات الأخيرة المتمثلة في اعتداء قوات الاحتلال على أسطول الحرية. وهي مفارقة زمنية تعيدنا إلى ذات التاريخ قبل ستة عشر عامًا، حين ارتقى شهداء على متن السفن التي جاءت تحمل الإمدادات الإنسانية إلى قطاع غزة في محاولة لكسر الحصار الجائر. إن هذا الأسطول يمثل قيمة معنوية واستراتيجية بالغة للأسرى في سجون الاحتلال؛ فعندما يرى الأسرى أحرار العالم وأبناء أمتهم يقبلون نحوهم في سفن عزل لا تحمل سلاحًا، يتطلعون بيقين إلى اليوم الذي تتضافر فيه الجهود الشعبية والرسمية، مدفوعة بروح القادة الفاتحين والأمجاد التاريخية للأمة في مواجهة الظلم والاستبداد، لتتحول معادلة الألم إلى رادع حقيقي يُشعر الاحتلال بكلفة عدوانه.

ومن هذا المنبر، نتوجه ببالغ الشكر والامتنان لكل القوى والجهات التي تقف في خندق الدفاع عن حقوقنا، وتسعى جاهدة لفك قيود الأسرى، وتحرير الأرض والمقدسات، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك؛ القبلة الأولى والبوصلة الحقيقية التي تجمع الأمة، وتبعث على نهضتها واستعادة مكانتها الحضارية في المنطقة.

إن الحركة الأسيرة تؤكد أن قضيتهم لم تكن البداية، بل هي نتاج لغياب استراتيجية عربية وإسلامية موحدة وشاملة، إذ ما كان للحركة الأسيرة أن تسجل عقودًا ممتدة من الأسر لثلاثين أو أربعين عامًا لولا هذا الفراغ. ورغم شح الإمكانيات في البدايات، حيث انطلقت المقاومة بأدوات بسيطة موروثة، إلا أن المقاومة في قطاع غزة، وبفضل رؤية قادتها ومفكريها والعديد منهم من صناع القرار داخل السجون، تمكنت من إعادة تدوير مخلفات السفن الحربية الغارقة وذخائرها على الشواطئ، وتحويلها إلى ترسانة صاروخية شكلت عماد معركة طوفان الأقصى، التي أحدثت تحولًا استراتيجيًا في إيلام العدو وكسر هيبته الأمنية والعسكرية إن رسالة الأسرى تتجاوز حدود الزنزانة لتتلاحم مع الميدان؛ فالثبات الحقيقي هو ثبات الميدان السياسي الذي يجب أن يَستثمر تضحيات الأسرى ودماء الشهداء ولا يفرط بها. وهي رسالة موجهة إلى كل كاتب، وسياسي، وعسكري: إن السنوات والأعمار التي تنقضي خلف القضبان ليست هباءً، فالإمساك بزمام الحرية له ثمن باهظ. وإن شلال الدماء المتدفق اليوم، ولا سيما في غزة، يمثل المخاض الفكري والعملي لإيقاظ أمة المليارى مسلم، ودفعها نحو التغيير الاستراتيجي القادم الذي يجب أن يُنسب الفضل فيه لأصحابه من الشهداء والجرحى والأسرى وفي مواجهة السياسات التعسفية الأخيرة للاحتلال، وفي مقدمتها إقرار قانون إعدام الأسرى في الكنيست الإسرائيلي بدعم وغطاء من الإدارة الأمريكية والقوى الغربية، فإن هذا الإجراء يمثل مؤشرًا على حالة الضعف والوهن في المنظومة الدولية والعربية التي سمحت بتمريره.

وهنا، نثمن المقترحات الداعية إلى تحرك البرلمانات الإسلامية لمواجهة هذا التغول القانوني والسياسي، من خلال سن تشريعات موازية تلاحق قانونيًا وسياسيًا كل من صوّت لصالح.

هذا القرار العنصري، ليعلم العالم أجمع أن الأسير الفلسطيني ليس معزولًا، بل يسانده البرلماني والسياسي، والعسكري الذي يسعى لرفع الظلم عنه وتحريره.

إن المعاناة الممنهجة التي يتعرض لها الأسرى تنطوي على رسالة بليغة لكل قوى المقاومة في المنطقة. فرغم خروج الأسير أحيانًا بجسد مثخن بالجراح وفاقد للوعي جراء التعذيب، إلا أنه يخرج بإرادة فولاذية، مدركًا أنه يحمل رسالة أمة بأكملها. ومن ثم، يتعين على المنظومة التربوية والثقافية ترسيخ هذه الروح في وعي الأجيال الناشئة والمرأة والأسرة الفلسطينية والعربية، باعتبار الأسير شقيقًا للشهيد والجريح، وجزءًا أصيلًا من التاريخ الناصع للأمة وامتدادًا للمسؤولية البرلمانية، فإن احتجاز برلمانيين منتخبين ديمقراطيًا في سجون الاحتلال(أمثال الشيخ حسن يوسف، وأحمد سعدات، ومروان البرغوثي، وغيرهم) يمثل انتهاكًا صارخًا لرموز الشرعية الدولية والقانون الدولي. وهذا يستدعي موقفًا حازمًا وموحدًا من الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الإسلامية والعالمية لإدانة هذا الاختطاف السياسي، وتفعيل قضيتهم كقضية رأي عام دولي.

إن القضية اليوم يجب أن تنتقل من حيز التضامن اللفظي والمؤتمرات النظريّة إلى حيز الفعل التنفيذي على مستوى العالم الإسلامي. لا ينبغي لقطاع غزة أن يتحمل وحده العبء الاستراتيجي لتحرير الأسرى، فكل قُطر عربي وإسلامي يمتلك من الإمكانيات وأوراق الضغط الفعالة ما يمكن استثماره لحرية هؤلاء الأبطال، متى ما توفرت الإرادة السياسية والبوصلة الموجهة نحو القدس. إن تبني خيارات الضغط المتبادل، واستخدام الأوراق الأمنية والسياسية المتاحة للدول، يمثل المفتاح الحقيقي لكسر قيد الأسرى، وهي أمانة يجب على صناع القرار تفعيلها.

ختامًا، نتوجه بالتحية والتقدير لكل الحركات والقوى الدولية والعربية التي تعلن تضامنها مع فلسطين، وندعوهم إلى تحويل هذا التضامن إلى برامج عمل ومشاريع ضغط حقيقية ومستدامة.

أما القدس، فبرغم ما تشهده اليوم من استباحة وإبعاد للمصلين والاعتداء على هويتها العربية والإسلامية، فإنها تبقى منارة الأمل. إن الأسرى ينظرون إلى أسوارها بقلوبهم وأعمارهم، يقينًا بأنها ستظل النقطة الجامعة والموحدة للأمة بكافة أطيافها. ولتلك القوى الاستعمارية المتغطرسة التي تدعي الهيمنة على مقدرات العالم، نقول: إن آلام الأسرى، ودماء الشهداء، والوعي السياسي المقاوم، كفيل بوضع حد لهذه الغطرسة في كافة ديار المسلمين.

مؤتمر
فلسطيني
تركيا
Türkiye'deki Filistinliler kongresi

الجلسة الأولى

الجذور التاريخية لمشروع تقسيم الشرق الأوسط

الكلمة الافتتاحية للجلسة الأولى

د. هاني الدالي

أمين سر مؤتمر فلسطيني تركيا

إن أهمية هذه الجلسة وبحوثها لا تنبع من رغبة أكاديمية في استعراض أحداث مضى عليها أكثر من قرن، بل تنطلق من وعي عميق بأن التحولات الجيوسياسية الكبرى، والأزمات البنيوية، وحالات التشظّي ومحاولات تقسيم المُقسَّم التي تعيشها المنطقة العربية والإسلامية اليوم، ليست إلا امتدادًا مباشرًا لتلك اللحظة التاريخية المفصلية. فالأحداث الراهنة، ومحاولات إعادة التشكيل السياسي والجغرافي والثقافي للمنطقة، لا يمكن فهم تفاعلاتها المعاصرة دون العودة إلى المربع الأول؛ مربع صعود المشاريع الاستعمارية الغربية التي تزامنت مع أفول الدولة العثمانية، وعملت بتخطيط دقيق على هندسة الفراغ الاستراتيجي ورسم حدود التبعية وفقًا لمصالحها الحيوية. لذا، تكتسب دراسة الجذور التاريخية لمشروع التقسيم ضرورة وجودية لتشخيص الحاضر واستشراف المستقبل؛ فالكثير من أزماتنا الراهنة هي خطوط كُتبت في غرف المخابرات الأجنبية قبل مئة عام، وفهم هذه الخلفيات هو الذي يمنح الباحثين صياغةً للحصانة الفكرية والسياسية الكفيلة بقراءة الأحداث الراهنة في سياقها التاريخي الصحيح، بعيدًا عن السطحية أو الارتجال.

وفي محاولة للإحاطة بهذا المشهد المعقد، تأتي أوراق هذه الجلسة لتنسج خيوطًا مترابطةً تكشف أبعاد المخطط الاستعماري عبر محطّاتٍ تاريخية متكاملة؛ إذ تتناول الورقة الأولى الدور الاستخباراتي الذي سبق وهندس اتفاقية سايكس- بيكو داخل الجغرافيا العثمانية، وتُبيّن هذه الدراسة أن التقسيم كان نتاج عمل استخباري واستشراقي طويل ومُعقد، تضمَّن مسوحًا ميدانية وتقارير أنثروبولوجية وسياسية سعت لفهم نقاط القوة والضعف في المنطقة.

لضمان إحكام السيطرة عليها وإدارتها بِيُسر بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها. بينما تُقيّم المساهمة الثانية الجسر الرابط بين التفتيت الجغرافي والتمكين الصهيوني، وتوضح كيف تحولت اتفاقية سايكس- بيكو من مجرد تفاهم على تقاسم النفوذ إلى خطة استراتيجية، سياسية وقانونية، بهدف فرض المشروع الصهيوني في المنطقة. كما تتناول الورقة كيفية تمزيق المشرق العربي إلى كيانات هشَّة لتمرير المخطط الاستعماري المتمثل في وعد بلفور، إضافة إلى زرع كيان غريب في قلب الأمة يضمن استمرار تفتيتها والسيطرة الخارجية عليها. في حين تفكِّك الورقة الثالثة فصول الخداع السياسي في التاريخ الحديث، مستعرضة التناقض البنيَوي الصارخ بين الوعود البريطانية الممنوحة للعرب عبر مراسلات حسين- مكماهون، والصفقات السرية المُبرمة في الوقت ذاته في دهاليز سايكس- بيكو ووعد بلفور؛ هذا الثلاثي المتناقض يُبيّن كيف جرى توظيف التطلعات والأحلام العربية كأداة تكتيكية لتقويض الدولة العثمانية، في حين كانت الاستراتيجية الحقيقية هي الإجهاز على الهوية الجامعة للمنطقة وتوزيع تركتها بين القوى الطامعة.

ومن الواجب العلمي والأمانة التاريخية إضافةُ بعدٍ تحليلي بالغ الأهمية إلى هذه المقدمة، يمس جوهر الصراع الفكري والمعرفي؛ وهو بعدٌ يتصل بالمصطلحات والمفاهيم وكيفية توظيفها في صياغة الوعي وهدم الهوية. إن مصطلح الشرق الأوسط الذي غدا اليوم مصطلحًا بديهيًا ومتداولًا في الخطاب السياسي والإعلامي والبحثي، ليس توصيفًا جغرافيًا بريئًا أو محايدًا، بل هو مفهوم اصطلاحي صُمِّم بعناية فائقة في الدوائر الاستراتيجية الغربية - وتحديدًا عبر الأدميرال الأمريكي ألفرد ماهان في مطلع القرن العشرين - ليعبر عن رؤية استعمارية ترى المنطقة مجرد مساحة نفوذ وطرق إمداد تقع في شرق المركز الأوروبي. وتكمن الخطورة الحقيقية لهذا المصطلح في أنه جاء ليحل تدريجيًا، عبر عملية إحلال فكري ممنهجة، محل المصطلحات التاريخية الأصيلة والحضارية للمنطقة مثل: العالم العربي والعالم العربي والإسلامي.

إن الانتقال من التوصيف العربي الإسلامي إلى التوصيف الجغرافي الفضفاض - الشرق الأوسط- كان عملية محوٍ منهجي للهوية الثقافية، والذاكرة التاريخية، والروابط المشتركة التي تجمع شعوب هذه المنطقة.

فبينما يرتكز مفهوم العالم العربي والإسلامي على وحدة المصير، والثقافة، والقيم، والتاريخ المشترك الذي يجعل من فلسطين قضية الأمة المركزية، يأتي مفهوم الشرق الأوسط ليحول المنطقة إلى مجرد رقعة جغرافية جافة بلا روح، تضم أطرافًا وقوميات متباينة لا يجمعها سوى الجوار الجغرافي. وكان الهدف الاستراتيجي من وراء هذا الإحلال الاصطلاحي، هو تمهيد البيئة الفكرية والسياسية لدمج الكيان الصهيوني في نسيج المنطقة؛ ففي إطار العالم العربي والإسلامي، يظل هذا الكيان جسمًا غريبًا واستعمارًا استيطانيًا يمثل نقيضًا تامًا لهوية المنطقة وجوديًا وثقافيًا، أما تحت مظلة الشرق الأوسط الفضفاضة، فيصبح بالإمكان تقديمه كجزء طبيعي ومكون رئيسي من مكونات الإقليم، وتتحول القضية الفلسطينية من قضية تحرر وطني وصراع وجودي بين أمة ومستعمر، إلى مجرد نزاع حدودي أو خلاف سياسي داخلي. لهذا السبب، تُعدّ معركة الوعي وتفكيك مشاريع التقسيم جزءًا لا ينفصل عن معركة المصطلحات؛ فمن يملك القدرة على تسمية الأشياء والتحكم بالمفاهيم، يملك القدرة على توجيه العقول وصياغة السياسات.

الاستخبارات في الأراضي العثمانية خلال التمهيد لاتفاقية سايكس - بيكو

أ.د. زكريا قورشون

مستشار رئيس جامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية

إن فهم واقع الشرق الأوسط المعاصر، لا سيّما القضية الفلسطينية، يظل رهينًا بالفهم العميق لمشروع سايكس- بيكو في المقام الأول. ورغم أن هذه الاتفاقية لم تكن في الحقيقة وثيقة ضخمة الحجم، إلا أنها مثّلت أسطورة من أساطير الإمبريالية الأوروبية، وتجسيدًا للمخططات المتخيلة التي رُسمت للمنطقة. إن هذه الاتفاقية لم تكن بداية المسألة بل خاتمتها، ولذلك فإن دراستها بشكل مُنفصل بِمعزل عن سياقها التاريخي ستظل ناقصة وقاصرة.

شهدت فترة الأربعينيات من القرن التاسع عشر 1840م، بزوغ الصهيونية المسيحية، التي جعلت من أرض فلسطين هدفًا وغاية ليهود أوروبا. وفي عام 1867م، تأسس في بريطانيا ما يُعرف بصندوق استكشاف فلسطين (Palestine Exploration Fund)

لبدء الأبحاث وربط الأرض الفلسطينية من النهر إلى البحر بالنصوص التوراتية. وفي الخطاب الافتتاحي لهذه الجمعية، قال رئيسها المؤسس رئيس أساقفة يورك ويليام طومسون": "إن أرض فلسطين هذه تنتمي إليكم وإليّ؛ إنها لنا في جوهرها. لقد وُهبت لأبي إسرائيل بهذه الكلمات: 'قم ازرع الأرض طولًا وعرضًا، فإنّي لك أعطيها'. ونحن ننوي أن نزرع فلسطين طولًا وعرضًا، لأن تلك الأراضي قد وُهبت لنا. إنها الأرض التي جاءت منها بشرى خلاصنا، وهي المكان الذي نوجه إليه وجوهنا كمصدر لجميع آمالنا؛ إنها الأرض التي يمكننا أن ننظر إليها بوطنية صادقة تماثل تمامًا تلك التي نكنّها لبريطانيا العزيزة والمحبوبة".

من هنا تحديدًا بدأت القصة الحقيقية؛ إذ إن الأبحاث والدراسات والخرائط التي رسمتها هذه المؤسسات والمنظمات الشبيهة هي التي ولّدت شرق أوسط اليوم، وصنعت القضية الفلسطينية. وفي السلسلة الزمنية المؤدية إلى الحرب العالمية الأولى، تحول الشرق الأوسط إلى ساحة استراتيجية تكثف فيها التنافس العالمي بين القوى العظمى. ومع نهاية القرن التاسع عشر، اكتسبت المنطقة أهمية متزايدة من حيث الممرات البحرية، وخطوط النقل، والروابط الاستعمارية. ونتيجة لذلك، لم يقتصر الصراع على العمليات العسكرية والدبلوماسية الفجة، بل تحول إلى تنافس محموم أدير عبر شبكات استخباراتية مكثفة، وشهدت المنطقة ما يُعرف بحروب الظل، والتي وضعت اللّبنات الأولى للمسار الذي غير الخارطة السياسية للمنطقة جذريًا بعد الحرب.

الاستراتيجية البريطانية وأدواتها الاستخباراتية:

كانت بريطانيا صاحبة الاستراتيجية الأكثر شمولًا وتكاملًا للسيطرة على هذا الفضاء الاستخباراتي المعقد وتوجيهه لخدمة مصالحها. وقبيل الحرب العالمية الأولى، تشكلت السياسة البريطانية في الشرق الأوسط عبر تضافر جهود عدة جهات؛ تمثلت في وزارة الخارجية ، وسُمي **بمكتب الهند** (India Office) .

والإدارة البريطانية في القاهرة ممثلة **بالمكتب العربي** (Arab Bureau) إلى جانب المعتمدين ، السياسيين وشبكات التجسس في الخليج العربي.

وكان وزير الخارجية البريطاني "إدوارد غراي" هو المهندس الرئيسي لهذه السياسة الهادفة إلى فرض النفوذ على الأراضي العثمانية، ولا سيما منطقة الخليج العربي، لحماية المصالح العالمية لبريطانيا. وفي هذا السياق، نظر رئيس مكتب الهند "جون مورلي"، وخلفه "اللورد كرو"، إلى الشرق الأوسط لا كجغرافيا مجردة، بل كممر أمني حيوي لحماية الهند التي كانت تُمثل شريان الحياة للإمبراطورية البريطانية.

ولم تعتمد بريطانيا في تنفيذ سياساتها في الولايات العربية العثمانية على الدبلوماسيين الرسميين فحسب، بل وظّفت شبكة ميدانية واسعة من الباحثين، وعلماء الآثار، والضباط، ورجال الاستخبارات الذين عملوا تحت غطاء البحث العلمي، أو البعثات الدبلوماسية، أو الاستشارات العسكرية. وقام هؤلاء الموظفون السياسيون بالتواصل مع القبائل المحلية لكسب ولائها وبناء شبكات داعمة للمصالح البريطانية.

وفيما يلي أبرز عناصر هذه الشبكة الاستخباراتية:

توماس إدوارد لورنس: درس التاريخ في أكسفورد، وقضى فترة طويلة قبل الحرب في سوريا وبلاد الرافدين تحت غطاء التنقيب عن الآثار، مما أتاح له دراسة البنية القبلية وجغرافية المنطقة بالتفصيل. وبتكليف من صندوق استكشاف فلسطين، أجرى مسوحًا جغرافية مع عالم الآثار "وولي". ومع اندلاع الحرب، انضم إلى المركز الاستخباراتي في القاهرة، وتولى التنسيق مع الشريف حسين وأبنائه في الحجاز، وبنى علاقة وثيقة مع الأمير فيصل، مما جعله المحرك العسكري والسياسي للثورة العربية. وتمثلت مهمته الأساسية في إضعاف السلطة العثمانية المركزية ودعم عمليات حرب العصابات لتخريب خطوط الإمداد العثمانية.

رونالد ستورز: عمل كسكرتير شرقي للمندوب السامي البريطاني في القاهرة. وكان حلقة الوصل الدبلوماسية مع القادة والعلماء والشيوخ العرب، ومكّن بريطانيا من قراءة التحولات السياسية بدقة. وقد استخدم في شبكته حسين روحي - من الطائفة البهائية - كعميل سري ومترجم لإدارة المراسلات الحساسة وقنوات الاتصال البريطانية أثناء الحرب.

ديفيد جورج هوغارث: عالم آثار شارك في تنقيبات واسعة في الأناضول والشرق الأوسط. وتحت غطاء دراسة الآثار القديمة، قام برسم خرائط دقيقة للتضاريس، ومصادر المياه، ومناطق توزع القبائل، وهي أبحاث علمية تحولت فور اندلاع الحرب إلى تقارير استخباراتية عسكرية لا تقدر بثمن بالنسبة للأركان العامة البريطانية.

تولى هوغارث رئاسة المكتب العربي في القاهرة لفترة،وكان الأب الروحي والملهم لـ "لورنس" في عالم الجاسوسية.

غيلبرت كلايتون: ضابط جيش بريطاني تولى تنظيم جهاز الاستخبارات في القاهرة وتأسيس المكتب العربي. ركز جهوده على التخطيط للعلاقات مع القبائل، وإدارة الدعاية (البروباغندا)، وتنسيق الحركات المناهضة للعثمانيين. وتولى التنسيق مع الضباط العرب المنشقين عن الجيش العثماني مثل محمد شريف الفاروقي، الذي قدم معلومات استخباراتية أسهمت في تسريع المراسلات البريطانية مع الشريف حسين وتأكيد قرار دعم الثورة.
كان كلايتون الموجه المؤسسي والدعامة الخلفية للورنس؛ فبينما كان لورنس يدير العمليات الميدانية، كان كلايتون يمدّه بالمال والسلاح والغطاء السياسي من القاهرة.

ويليام شكسبير: ضابط في جيش الهند البريطاني، ولم يكن مجرد رجل استخبارات عادي، بل كان مهندس العلاقات البريطانية مع الأمير عبد العزيز بن سعود - مؤسس الدولة السعودية الثالثة -. عمل في الكويت منذ عام 1910م وانتقل إلى نجد، وبنى علاقة وثيقة مع ابن سعود أثرت في موازين القوى في شبه الجزيرة العربية ضد العثمانيين، وزود لندن بتقارير استراتيجية مفصلة عن القبائل وزعمائها.

أوبري هيربرت: نموذج مثالي للأكاديمي الدبلوماسي الجاسوس. كان يتقن اللغة التركية بطلاقة ويعرف جغرافيا الدولة العثمانية ورجالاتها معرفة شخصية. تمثلت مهمته الأساسية في تحليل تداعيات إعلان العثمانيين للجهاد المقدس، وقياس مدى ولاء المجتمعات المسلمة للخلافة العثمانية، وتقديم تقارير حول كيفية زعزعة هذا الولاء لصالح بريطاني.

بيرسي كوكس وأرنولد ويلسون وغرترود بيل: شكل هؤلاء الثلاث الإطار الإداري والاستخباراتي الأخطر لترسيخ النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي وبلاد الرافدين (العراق)، ورسم السياسات المستقبلية للإمبراطورية هناك.

مارك سايكس: خبير الشؤون الشرقية الطموح في جهاز الدولة البريطاني، ومستشار مجلس وزراء الحرب. تميز سايكس بقدرته على تحويل المعلومات الاستخباراتية الميدانية إلى خرائط دبلوماسية. فبينما كان لورنس وبيل يركزون على تفاصيل التطبيق الميداني، كان سايكس يشارك في صياغة تفاصيل تقاسم النفوذ مع الجانب الفرنسي على طاولات المفاوضات في لندن.

شبكات التجسس المحلية والقبائل:

ولم تكتفِ بريطانيا بضباطها المحترفين، بل أسَّست شبكة واسعة من الجواسيس المحليين من البدو. وتولى الموظف ذو الأصول اللبنانية نعوم شقير تنسيق عمل الجواسيس المحليين في شبه جزيرة سيناء لرصد آبار المياه والتحركات العسكرية العثمانية. كما قام ضابط الاستخبارات ستيوارت نيوكومب بالتواصل مع مشايخ القبائل على طرفي الحدود لجمع معلومات حول مشاريع السكك الحديدية العثمانية والإمدادات اللوجستية. وقد انخرطت بعض القبائل المحلية في هذه الشبكات إما نتيجة لعدم رضاها عن الإدارة العثمانية، أو إغراءً بالذهب والمساعدات الغذائية البريطانية؛ ومن أبرزها:

قبيلة الحويطات: بقيادة عودة أبو تايه، والتي لعبت دورًا محوريًا في الاستراتيجية البريطانية للسيطرة على العقبة ومحيطها. قبيلة التياها: وهي كبرى كونفدراليات قبائل وسط سيناء، وقامت بإرشاد الاستخبارات البريطانية وتقديم معلومات دقيقة عن مواقع المياه وعيون الصحراء. قبيلة الترابين: استخدمت الاستخبارات البريطانية بعض فروعها في محور سيناء-غزة كأدلاء صحراويين ومخبرين لنقل الرسائل والمعلومات. وفي المقابل، نشط موظفون سياسيون وجواسيس بريطانيون في الخليج لإقناع الإمارات والمشيخات بالبقاء على الحياد والنأي بأنفسهم عن فتوى الجهاد العثمانية؛ فبينما استجاب ابن رشيد لنداء الجهاد، نجح "ويليام شكسبير" في إقناع ابن سعود بالتزام الحياد في الحرب.

المنظومة الاستخباراتية والشبكة الفرنسية:

لم تكن أنشطة جمع المعلومات حكرًا على بريطانيا؛ إذ امتلكت فرنسا نظامًا معرفيًا وشبكة نفوذ واسعة في الشام (سوريا، لبنان، وفلسطين) استندت إلى إرث طويل من العلاقات الثقافية، والدينية، والدبلوماسية. لكن النموذج الفرنسي اختلف عن البريطاني؛ الذي غلب عليه طابع العميل الرومانسي عالم الآثار، وركز أكثر على ثالوث: الدبلوماسي العارف بالمنطقة، والشبكات التبشيرية، والأكاديميين الاستشراقيين. ومثلت العناصر الآتية أعمدة هذه الشبكة الفرنسية:

فرانسوا جورج بيكو: أعد أثناء عمله قنصلًا عامًا في بيروت (1913-1914م) تقارير مفصلة عن البنية القبلية والتوازنات السياسية المحلية وآليات الإدارة العثمانية، وهي الدراسات التي شكلت البنية التحتية لخارطة التقسيم السرية التي عُرفت لاحقًا باتفاقية سايكس- بيكو.

لويس ماسينيون: شخصية استثنائية جمعت بين كونه راهبًا كاثوليكيًا ومستشرقًا متبحرًا في العلوم الإسلامية ومتقنًا اللغة العربية. قدم للفرنسيين استشارات سوسيولوجية (اجتماعية) ودينية عميقة كشفت البنية الداخلية للمجتمعات المحلية، وتولى في القدس رصد التوجهات السياسية للطرق الصوفية والمؤسسات الدينية.

روبير دي كيه: صحفي زار المنطقة وامتلك روابط قوية مع اللوبيات الاستعمارية في باريس. وقام بوضع دراسات دقيقة للمكونات الإثنية والطائفية في سوريا ولبنان، وصاغ الرؤية المؤسسية للمندوبية الفرنسية القائمة على تقسيم هذه الجغرافيا إلى دويلات طائفية (دولة العلويين، دولة الدروز، دولة لبنان الكبير) لتسهيل إدارتها والسيطرة عليها.

الشبكات التبشيرية والتعليمية: مثلت الإرساليات الكاثوليكية، ولا سيما الآباء اليسوعيين (Jesuit Order) واللعازريين (Lazarists) مصدرًا رئيسًا للمعلومات لفرنسا منذ منتصف القرن التاسع عشر عبر تأسيس المدارس والمستشفيات. وتحولت جامعة القديس يوسف في بيروت

(Saint Joseph University) إلى مركز النفوذ الثقافي والمعرفي الفرنسي، وساهمت في بناء علاقات وثيقة مع المسيحيين الشرقيين لا سيما الموارنة، مما وفر أرضية اجتماعية وسياسية دعمت المطامع الفرنسية في بلاد الشام أثناء الحرب. وبفضل هذه الشبكة التي وثقت بدقة تفاصيل خط حديد الحجاز، ومحطات القطارات، وآبار المياه، تمكنت فرنسا من الجلوس على طاولة المفاوضات مع بريطانيا عام 1916م كلاعب يدرك تمامًا كافة التفاصيل الاقتصادية والاجتماعية الدقيقة للمنطقة.

النتيجة التاريخية لاتفاقية سايكس - بيكو:

امتلكت روسيا القيصرية أيضًا شبكتها الخاصة عبر الكنيسة الأرثوذكسية، في حين بقيت المنظومة الاستخباراتية العثمانية والألمانية ضعيفة نسبيًا في هذا الصدد واقتصرت على محاولات إحباط العمليات الاستخباراتية المعادية. عند الحديث عن الدبلوماسية السرية في الحرب العالمية الأولى، تظل اتفاقية سايكس -بيكو الموقعة عام 1916م الوثيقة الأكثر رمزية وجدلاً. حيث صاغت هذه الخطة السرية حدود الشرق الأوسط الحديث، ووضعت في الوقت ذاته أسس حالة عدم الاستقرار والاضطراب المزمن التي تعيشها المنطقة. ورغم أنها حملت اسم الدبلوماسيين "مارك سايكس" و"فرانسوا جورج بيكو"، إلا أنها كانت تعبيرًا عن أطماع ثلاث إمبراطوريات (بريطانيا، فرنسا، وروسيا القيصرية) لتقاسم الإرث العثماني؛ إذ أرادت فرنسا السيطرة على بلاد الشام، ورغبت بريطانيا في تأمين خطوط مواصلات في الهند عبر العراق وفلسطين، بينما وافقت روسيا على هذا التقاسم مقابل ضمان مكاسبها في المضائق المائية وشرق الأناضول.

خاتمة

لقد شهد التاريخ الكثير من المعاهدات والمظالم، ولكن من الصعب العثور على اتفاقية تفتقر إلى الأخلاق والقيم الإنسانية مثل اتفاقية سايكس- بيكو التي مهدت الطريق أيضًا لوعد بلفور المشؤوم. إن هذه الاتفاقية تكشف زيف ادعاءات الحضارة الغربية التي وعدت العالم بالرفاه

والمدنية، بينما لم تحمل في جوهرها للمجتمعات الشرق أوسطية سوى الظلم، والاستعمار، والاستعباد والأنكى من ذلك، هو أن المجتمعات التي عانت من هذا الظلم على مدى القرن الماضي قد انتهى بها المطاف إلى تبني وقبول الحدود التي رسمتها سايكس - بيكو والدفاع عنها. وبناءً على ذلك، فإن الواجب اليوم لا يقتصر على مناقشة بنود هذه الاتفاقية التاريخية فحسب، بل يستوجب مراجعة ومناقشة بنيتنا الاجتماعية والسياسية المعاصرة، وطرح السؤال الجوهري والأخير:

أي من دول الشرق الأوسط اليوم، التي تعلن معارضتها الشديدة لسايكس- بيكو، تمتلك بالفعل الإرادة والقدرة السياسية الحقيقية لتغيير هذا الواقع وفرض بديل يخدم شعوب المنطقة؟

كيف شكلت اتفاقية سايكس - بيكو

الأساس الاستعماري لدولة الاحتلال الصهيـوني

د. محمد مكرم بلعاوي

الأمين العام لرابطة برلمانيون لأجل القدس وفلسطين

يُمثّل اتفاق سايكس- بيكو، المُبرم سرًّا عام 1916م، أحد أبرز الشواهد التاريخية على الهندسة الإمبريالية الأوروبية، وسعيها المُمنهج لتقاسم النفوذ في الشرق الأوسط قبيل الانهيار الحتمي للدولة العثمانية. ولم تكن هذه المعاهدة مجرد إجراء طارئ لرسم الحدود الجيوسياسية، بل كانت خطوة مفصلية ضمن استراتيجية غربية بعيدة المدى؛ تهدف في جوهرها إلى ملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن أفول الرجل المريض، وضمان كبح أي تمدد أو نهوض حضاري إسلامي مستقبلي صوب القارة الأوروبية.

السياق التاريخي لاتفاقية سايكس- بيكو (1916م)

من أجل تفكيك أبعاد هذا الاتفاق وفهم سياقاته التاريخية؛ يغدو من الضروري سبر أغوار ما اصطُلح على تسميته في الأدبيات السياسية بالمسألة الشرقية. والتي رصدت مآلات الإمبراطورية العثمانية ومصيرها في ظل التراجع المطَّرد لبنيتها السياسية والعسكرية منذ القرن الثامن عشر. وتتبدى الخلفية المباشرة لهذه التحولات مع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م، حين انضمت الدولة العثمانية إلى حلف دول المركز ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية، الأمر الذي حوّل جغرافيتها الشاسعة إلى هدف عسكري واستراتيجي رئيس لقوى الحلفاء بريطانيا، فرنسا وروسيا القيصرية، والتي شرعت مبكرًا في صياغة تفاهمات استباقية لتقاسم التركة العثمانية .

وفي هذا المضمار، مثّل اتفاق القسطنطينية السري المبرم عام 1915م التمهيد الفعلي لمعاهدة سايكس- بيكو؛ حيث توافقت فيه بريطانيا وفرنسا على منح روسيا حق السيطرة الكاملة على القسطنطينية (إسطنبول) والمضائق الاستراتيجية البوسفور والدردنيل، لقاء تمرير روسيا للمطالب والمصالح البريطانية والفرنسية في الأقاليم الأخرى. لقد كان هذا الاتفاق - في جوهره- بمنزلة إعلان استباقي لإنهاء الوجود السياسي والسيادي للإمبراطورية العثمانية.

وفي هذا المناخ من الترتيبات الاستعمارية الاستباقية، انطلقت في الفترة الممتدة بين تشرين ثاني/ نوفمبر 1915م وآذار/ مارس 1916م قنوات المفاوضات السرية، التي قادها الدبلوماسي البريطاني (مارك سايكس) ونظيره الفرنسي (فرنسوا جورج بيكو)؛ لإعادة رسم الخارطة الجيوسياسية وتقاسم الأقاليم العربية التابعة للدولة العثمانية. وقد أُديرت هذه المشاورات المعقدة في غرف مغلقة، وفي معزل تام عن الإدراك العثماني، مما يبرز طبيعة الدبلوماسية السرية للقوى الإمبريالية آنذاك، والتي صاغت مصائر شعوب المنطقة بمعزل عن إرادتهم الحرة

بنود الاتفاق: قسّم الاتفاق الأراضي على النحو الآتي:

فرنسا: الساحل السوري، لبنان، جنوب شرق تركيا، والموصل [شمال العراق حاليًّا]

بريطانيا: جنوب ووسط العراق[البصرة وبغداد] الأردن، وفلسطين [باستثناء منطقة دولية]

منطقة دولية: فلسطين، بسبب أهميتها الدينية للقوى المسيحية.

روسيا: أرمينيا وإسطنبول والمضايق، وفق اتفاق ساكونوف- بالايولوغ.

إيطاليا: التحقت فيما بعد في اتفاقية سان جان دي موريان في إبريل - سبتمبر 1917م، وأعطيت أنطاليا وجنوب غرب الأناضول.

الاتفاق كجزء من خطة أوروبية لتحطيم الامبراطورية العثمانية وإيقاف المدّ الإسلامي:
تكاملت اتفاقية سايكس- بيكو مع خطط أوروبية أعمق وأشمل لإضعاف الدولة العُثمانية التي كانت تمثل تهديدًا وجوديًا لأوروبا لِقرون.

المسألة الشرقية والرغبة في إنهاء التهديد العُثماني:
كانت الإمبراطورية العُثمانية القوة الإسلامية الكبرى التي وقفت في وجه التوسع الأوروبي لعدة قرون. وبحلول القرن العشرين، أدركت القوى الأوروبية أن تفكيك هذه الإمبراطورية لم يعد احتمالًا، بل ضرورة استراتيجية. كان اتفاق سايكس- بيكو الخريطة التفصيليّة لهذا التفكيك، حيث قُسّمت ممتلكاتها العربية وكأنها غنيمة حرب مؤكدة، بهدف إنهاء دورها كقوة إسلامية عظمى نهائيًا.

معاهدة سيفر (1920م) خطة التقسيم النهائية:
كان سايكس- بيكو بمثابة اتفاق مبادئ سريّ، ولكن التطبيق الفعلي لتفكيك الإمبراطورية جاء في معاهدة سيفر عام 1920م. كانت هذه المعاهدة أكثر قسوةً وتفصيلًا، حيث قسّمت الأناضول - الجزء الآسيوي من تركيا الحالية - نفسها بين اليونان، فرنسا، إيطاليا، وبريطانيا، وتركت إسطنبول تحت إدارة دولية. كانت الخطة الأوروبية واضحة هي: محو ما تبقّى من الدولة العُثمانية بالكامل. ورغم أن هذه المعاهدة أُلغيت لاحقًا بعد حرب الاستقلال التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك - وحلّت محلها معاهدة لوزان 1923م- إلا أن تصوّر القوى الأوروبية لتقسيم تركة العُثمانيين كان قد اكتمل.

تأثيرات اتفاقية سايكس بيكو على المنطقة:
لقد ألقت تداعيات اتفاقية سايكس- بيكو بظلالها العميقة على البنية الجيوسياسية للمنطقة؛ إذ يُمكن القول: إنها أرست المقومات السياسية والبيئة القانونية الكفيلة بتمهيد الطريق لصدور وعد بلفور، ومن ثم تيسير قيام دولة "إسرائيل" لاحقًا. ورغم أن الاتفاقية لم تكن بذاتها الأداة.

الإجرائية المباشرة التي أفضت إلى تكريس السيادة الإقليمية الإسرائيلية، إلا أنها وفّرت الإطار الاستعماري التفكيكي الذي جزّأ الجغرافيا العربية، وعزل فلسطين، مما أتاح للقوى الإمبريالية صياغة ترتيبات مستقبلية تتوافق مع التطلعات الصهيونية في المنطقة.

اتفقت بريطانيا وفرنسا على تقسيم ولاية واحدة من الولايات العثمانية سوريا الكبرى إلى دولتين مختلفتين بالكامل، مما أحدث تغييرات جذرية تمثلت بتدمير الوحدة الطبيعية للمنطقة تمثلت بالآتي: قبل الاتفاقية كانت بلاد الشام (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين) متصلة إداريًا

الدولة (أ): تحت السيطرة الفرنسية (سوريا ولبنان لاحقًا)
الدولة (ب): تحت السيطرة البريطانية (الأردن والعراق)
المنطقة الدولية: فلسطين (تحت إدارة دولية ثم انتداب بريطاني)

ثم خلق هويات طائفية وعرقية مصطنعة حيث قامت فرنسا بتقسيم سوريا إلى دويلات طائفية(علوية، درزية، مسيحية) لتسهيل السيطرة، بينما قامت بريطانيا بتنصيب ملوك من الخارج لضمان الولاء. هذه – الدول- الجديدة لم تكن تعبر عن رغبة السكان بقدر ما كانت تعبر عن المصالح الأوروبية.

ترسيم حدود لا تراعي الجغرافيا والسكان: الحدود المستقيمة بين سوريا والعراق والأردن رسمت على طاولات لندن وباريس، متجاهلة القبائل البدوية، طرق التجارة، وحتى المجاري المائية.

هذا خلق مشاكل حدودية دائمة. وفي هذا السياق، أفضت هندسة الحدود الجديدة إلى زرع بذور الصراع الدائم في المنطقة؛ وتتبدى أبرز تلك البذور المتجذرة في الحالة الفلسطينية حين قضت الاتفاقية بتدويل فلسطين ما سينزعها قسرًا من فضاء السيادة العربية. وقد تسبب هذا الإجراء الاستعماري في خلق فراغ قانوني وسيادي، استغلته بريطانيا لاحقًا كمركّب بنيوي لتمرير وتطبيق وعد بلفور، الأمر الذي حوّل فلسطين إلى ساحة صراع مستمر عابر للأجيال.

الاتفاقية كمقدمة لتأسيس دولة إسرائيل:

تكمن أهمية سايكس- بيكو وتكامله مع الخطط الأوروبية في أنه كان جزءًا من منظومة كاملة من الوعود المُتضاربة التي زرعت بذور عدم الاستقرار. وعد للعرب: من خلال مراسلات حسين- مكماهون (1915-1916م) التي وعدت الحسين بن علي، شريف مكة، بدولة عربية مستقلة كبيرة تشمل معظم الأراضي التي تم تقسيمها في سايكس- بيكو. ووعد لليهود: من خلال وعد بلفور (1917م) الذي وعد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

عندما كشف البلاشفة عن الاتفاق السري بعد الثورة الروسية (1917م)، انكشفت الخيانة العظمى وبذلك، لم يكن سايكس- بيكو مجرد ترسيم حدود، بل كان تتويجًا لسياسة أوروبية طويلة الأمد هدفت إلى تفكيك آخر إمبراطورية إسلامية كبرى، وتأمين المصالح الاستراتيجية والاقتصادية خاصة النفط والطرق التجارية، وإعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق رؤيتها التي لا تزال المنطقة تعاني من آثارها حتى اليوم. وثمة تساؤل مركزي يفرض نفسه هنا حول الاستراتيجية التي جعلت من سايكس- بيكو تمهيدًا بنيويًا لقيام دولة إسرائيل. وتتحدد الإجابة عن هذا التساؤل في ثلاثة محاور رئيسية:

أولًا: إفراغ الجغرافيا الفلسطينية من السيادة العربية: لم تكتفِ الاتفاقية بنكث العهود المقطوعة للعرب في مراسلات حسين- مكماهون التي قضت بالاعتراف بالاستقلال العربي، بل عمدت إلى استثناء فلسطين من أي سيادة عربية واضحة، وفي الوقت ذاته أحجمت عن إخضاعها لسيادة فرنسية أو بريطانية مباشرة. هذا الخيار القاضي بتدويل فلسطين حوّلها إلى فضاء سياسي هجين وفراغ سيادي، مما جعلها أرضًا مشاعًا في القاموس الاستعماري، وعرضة للوعود والترتيبات المتناقضة التي تخدم مصالح القوى الكبرى.

ثانيًا: شرعنة منظومة (الانتداب) كبديل للاستعمار التقليدي: في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تبنت عصبة الأمم مخرجات سايكس- بيكو وأعادت إنتاجها قانونيًا تحت مظلة (نظام الانتداب) وبموجب ذلك، نالت بريطانيا صك الانتداب على فلسطين، والذي أُدمجت في نصه صراحةً التزامات وعد بلفور القاضية بإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي. وعليه فإن سايكس- بيكو كانت الأداة التفكيكية التي قوضت السيادة العثمانية، وعبّدت الطريق قانونيًا وميدانيًا لظهور الانتداب البريطاني كرافعة أساسية للمشروع الصهيوني.

ثالثًا: العزل الجيوسياسي لفلسطين عن عمقها الإقليمي: نجحت الاتفاقية في بتر فلسطين عن محيطها العربي الطبيعي وسياقها التاريخي الممتد، فجعلت منها كيانًا حدوديًا منفصلًا عن سوريا - التي خضعت للانتداب الفرنسي - وعن شرق الأردن. هذا الفصل الممنهج والعزلة السياسية المصطنعة، وفّرا بيئة مثالية سمحت لاحقًا بتطوير النواة السياسية للدولة اليهودية، وحمايتها من الذوبان كإقليم تابع لدمشق أو عمان، مما سهّل الاستفراد بملفها وتصفية قضيتها بمعزل عن بقية الأقاليم العربية.

معاهدة سايكس - بيكو وتنصيب إسرائيل كمهيمن إقليمي:

لم تكن إسرائيل موجودة في المخيلة السياسية الأوروبية في عام 1916م ككيان سيادي، كما لم تكن المنطقة الدولية في فلسطين قد صممت لحماية المصالح الأوروبية - خاصة المسيحية - في الأماكن المقدسة، وليس لتأسيس دولة يهودية، ولكن فكرة دولة يهودية طرحت لاحقًا عبر وعد بلفور 1917م، الذي كان ورقة بريطانية لاحقة للحرب، وذلك لكسب تأييد اليهود العالميين -خاصة في أمريكا وروسيا- للحرب. فالقول بأن دولة الاحتلال الصهيوني نجحت في أن تصبح قوةً مهيمنةً إقليميًا اليوم يتطلب الاحتكام إلى الواقع الملموس أكثر من الاحتكام إلى النصوص التاريخية.

وعليه فإسرائيل اليوم هي القوة العسكرية والتكنولوجية المهيمنة في المنطقة بلا منازع نعم، ولكن هذا وإن لم يكن مخططًا له في سايكس- بيكو، لكنه حدث لاحقًا لأسباب نذكر منها:

المنظومة الجيوسياسية الحالية ليست نتاجًا حرفيًا لنصوص عام 1916م، بل هي ثمرة مسار تراكمي تقاطعت فيه الهندسة الاستعمارية الأولى مع التحولات الميدانية اللاحقة. فقد أفضت نكبة 1948م إلى تدمير بنيوي وجذري للمجتمع الفلسطيني، تلاها منعطف نكسة 1967م الذي أسفر عن احتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية - الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية إلى جانب الجولان السوري، مدفوعًا بدعم غربي استراتيجي ومستمر. وتزامن ذلك مع التفكك البنيوي والوهن السياسي الذي أصاب دول الطوق العربي التي خلقتها أطر سايكس-بيكو ذاتها كسوريا، والعراق، ولبنان. وعليه يمكن الاستنتاج بأن الهيمنة الإسرائيلية المعاصرة هي نتاج مباشر لنتائج الحروب العسكرية، والقصور الاستراتيجي العربي، والإسناد الغربي المتواصل في مرحلة ما بعد عام 1948م، وليست امتدادًا حتميًا لمنطوق اتفاقية 1916م بذاتها.

ومع ذلك، تظل الأهمية التأسيسية لسايكس- بيكو كامنة في كونها أداة التجزئة الاستعمارية التي عزلت فلسطين سياقيًا، وجعلت منها جغرافيا هشّة ومستهدفة؛ لتقوم العقود اللاحقة بتحويل هذا الضعف البنيوي المُصطنع إلى ركيزة أساسية لتكريس القوة الإسرائيلية المهيمنة في المنطقة.

استمرارية تأثيرات سايكس- بيكو:

لا بد من القول أن المعاهدة لم تكن مجرد وثيقة انتهت بانتهاء الانتداب، بل أنشأت بنية مرَضيّة للمنطقة لا تزال تعاني من آثارها. فالحدود مصطنعة والدول هشة: الدول التي أنشِئت كالعراق سوريا، لبنان، الأردن عانت طوال قرن من صراعات داخلية لأن حدودها لم تعبر عن إرادة السكان. ثم انهيار سوريا والعراق ولبنان في حروب أهلية هو استمرار لضعف البنية الذي أسسته سايكس- بيكو. تأجيج الطائفية والعرقية: عندما قسمت المنطقة، جعلت الانتماء للطائفة أو العشيرة أهم من الانتماء للوطن .

فصل المناطق عن بعضها: حيث فصلت سايكس- بيكو مناطق كانت متكاملة اقتصاديًا وجغرافيًا مثل الموصل عن حلب، أو فلسطين عن سوريا. هذا خلق مشاكل اقتصادية وحدودية دائمة.

غياب السيادة الحقيقية: معظم دول المنطقة لا تزال تعاني من تدخل خارجي لأن هذه الدول لم تُبنَ على أساس سيادة وطنية قوية.

تُمثّل الحركة الوطنية الفلسطينية وفضاؤها الشعبي اليوم النموذج الأكثر تضررًا من اتفاقية سايكس- بيكو على المديَين الاستراتيجي والتاريخي؛ حيث أفضت المعاهدة إلى تجريد فلسطين من سيادتها الوطنية عبر إقرار صيغة التدويل، مما حرم الفلسطينيين دون غيرهم من شعوب المنطقة من أي تمثيل سيادي، وعزل خارطتهم الطبيعية عن عمقها الإقليمي في سوريا وشرق الأردن، محولًا إياها إلى جيب جيوسياسي معزول.

وبلغ هذا المسار التفكيكي ذروته في محطة التقسيم والتهجير القسري عام 1948م؛ حيث جاء قرار الأمم المتحدة رقم (181) استمرارًا للمنطق الاستعماري ذاته في تقرير مصائر الشعوب خلف الغرف المغلقة، مما أسفر عن اقتلاع وتشريد نحو 750 ألف فلسطيني، وإعلان قيام دولة إسرائيل على نحو 78% من مساحة فلسطين التاريخية.

وتتأكد تاريخية المعاناة عبر الاحتلال والتجزئة البنيوية المستمرة منذ عدوان عام 1967م، والذي أفضى إلى إخضاع ما تبقى من الأراضي الفلسطينية - الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية - للسيطرة العسكرية؛ مما أنتج واقعًا تفتيتيًا تتوزع فيه الكتلة البشرية الفلسطينية بين أسرى الحصار في غزة، ومحاولة الإخضاع للحكم العسكري والاستيطان في الضفة، وأقلية مجردة من الحقوق القومية داخل الخط الأخضر، وملايين اللاجئين في منافي الشتات. إن هذا الإرث الثقيل لسايكس- بيكو هو الذي أفشل كافة مقاربات التسوية السياسية اللاحقة، عبر إصراره على تدويل الصراع وتجريد الشعب الفلسطيني من حقوقه السيادية والتاريخية الثابتة.

الخلاصة

لم تكن اتفاقية سايكس- بيكو مجرد معاهدة دبلوماسية عابرة وُقّعت ثم طُويت في أرشيف التاريخ، بل كانت بمنزلة الجرح التأسيسي الذي قسّم جسد الشرق الأوسط، ولا تزال مفاعيلها السلبية قائمة حتى اليوم، كإطار بنيوي تتدفق من خلاله الأزمات الجيوسياسية في المنطقة.

أما بالنسبة للفلسطينيين على وجه الخصوص، فقد مثّلت هذه المعاهدة البداية الهيكلية لكارثة وطنية متواصلة وفصلٍ ممتد من المعاناة؛ بيد أن هذه الهندسة الاستعمارية تصطدم بحقيقة تاريخية وقانونية راسخة، وهي أن أرض فلسطين حق أصيل للشعب الفلسطيني، لا تملك أي اتفاقية أو مسوغ قانوني دولي القدرة على طمسه أو تغييره

إن الحق الفلسطيني في أرضه وثيق الصلة بالقانون الطبيعي والتاريخي؛ وهو حق ثابت لا يسقط بالتقادم، وملازم للهوية الوطنية الفلسطينية بشكل ينفي شرعية أي تنازل عنه من أي جهة كانت. ويتكامل هذا الحق مع وحدة الشعب الفلسطيني ككتلة ديمغرافية وحضارية واحدة، عابرة للأصول، والأجناس، والمعتقدات. ومن هذا المنطلق، فإن فعل العدوان الممنهج على هذا الشعب، واقتلاعه من أرضه، وإحلال مجموعات استيطانية أجنبية مكانه، يُمثل في توصيف القانون الدولي الإنساني جريمة مستمرة تستوجب المحاسبة وتحقيق العدالة مهما طال الزمن؛ مما يمنح الشعب الفلسطيني المشروعية الكاملة في استخدام كافة الوسائل والأساليب المكفولة دوليًا لنيل حريته، واستعادة أرض أجداده، وتكريس حقه المطلق في العودة، وهو حق ملتصق بالفرد الفلسطيني أينما كان مسقط رأسه، ومهما تباعدت منافيه أو طال أمد اغترابه. وفي البُعد الإقليمي، يظل الشعب الفلسطيني جزءًا لا يتجزأ من عمقه العربي والإسلامي، يشترك معه في وحدة المصير ويتكامل معه في الأدوار والنهوض الحضاري. وتبرز في هذا السياق العلاقات الفلسطينية-التركية كنموذج لأخوة تاريخية ممتدة، تستند إلى إرث حضاري مشترك ومصير استراتيجي متبادل عبر العصور. إن قضية فلسطين، في مُجمل أبعادها الإنسانية والسياسية، لم تعد مُجرد شأن محلي أو إقليمي، بل هي مسؤولية أخلاقية، وقانونية، وإنسانية تقع في عنق كل ضمير حر في هذا العالم، وتشكّل المحك الحقيقي لعدالة المنظومة الدولية وقيمها.

هندسة الخداع: تعارض الوعود الدولية

سايكس- بيكو بين مراسلات حسين- مكماهون ووعد بلفور

أ. د. خالد عبد الفتاح العويسي

بروفيسور في دراسات بيت المقدس والتاريخ الإسلامي
جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية

شهدت الحرب العالمية الأولى لحظة فارقة في تاريخ المشرق العربي، حيث تزامن انهيار الدولة العثمانية مع صعود القوى الاستعمارية الأوروبية. وتعتبر هذه الفترة المرحلة الأكثر إثارة للجدل في تاريخ الدبلوماسية الدولية الحديثة؛ حيث قامت بريطانيا بصياغة ثلاثة التزامات دولية متناقضة جذرياً: أولها مراسلات حسين-مكماهون (1915-1916م) التي تضمنت وعودًا بالاستقلال للعرب، ثم اتفاقية سايكس- بيكو السرية لتقسيم المشرق (1916م)، وأخيرًا تصريح بلفور (1917م) الذي منح فلسطين للحركة الصهيونية. تكمن مشكلة البحث في أن هذه الوعود لم تكن مجرد تضارب في المصالح، بل كانت تضاربًا في السيادة على بقعة جغرافية واحدة.

يقدم هذا البحث تحليلًا نقديًا شاملًا للوثائق الدبلوماسية الثلاث التي شكلت الشرق وتهدف هذه الدراسة إلى إثبات أن بريطانيا استخدمت الغموض البناء كأداة لإدارة صراعها مع القوى العظمى (فرنسا) ومع القوى المحلية (العرب والحركة الصهيونية). وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذا التعارض، وبيان أثره على مستقبل فلسطين والمنطقة.

يُحاجِج البحث بأن الإمبراطورية البريطانية نفذت استراتيجية التقاطع الثلاثي المتمثلة في تقديم وعود متناقضة بالسيادة للعرب الهاشميين، والمستعمرين الفرنسيين، والحركة الصهيونية. من خلال دراسة المراجع الأساسية والسجلات الداخلية لمجلس الوزراء والخرائط الأصلية، يسلط البحث الضوء على كيفية توظيف مصالح الغرب والصهيونية المسيحية لتبرير إقامة دولة حاجز بريطانية في فلسطين.

كما يبحث في المذكرة المعارضة التي قدمها اليهودي الوحيد في الحكومةالبريطانية (إدوين مونتاغو) الذي وصف تصريح بلفور بأنه شكل من أشكال معاداة السامية. يخلص البحث إلى أن الانتداب أو الاحتلال البريطاني لفلسطين كان التتويج النهائي لهندسة الخداع هذه، مما أدى إلى مأسسة صراع صفري من خلال إعطاء الأولوية للصهاينة على حق تقرير المصير للسكان الأصليين.

المحور الإمبراطوري: عام 1914م ونقطة ضعف السويس

كان دخول الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى في تشرين ثاني/ نوفمبر 1914م بمثابة حافز لتحول جذري في الاستراتيجية العالمية لبريطانيا. لأكثر من قرن، كانت المسألة الشرقية تُعرّف بالحفاظ على الدولة العثمانية كحاجز ضد التوسع الروسي. ومع ذلك، بمجرد إعلان السلطان والخليفة العثماني الجهاد ضد دول الوفاق، تحول الاهتمام الرئيسي لبريطانيا إلى الحماية الفورية لقناة السويس، الشريان الحيوي الذي يربط لندن بموارد الهند والمحيط الهادئ. تطلب هذا الضعف الاستراتيجي من بريطانيا تأمين حلفاء بأي ثمن، مما أدى إلى هجوم دبلوماسي لامركزي حيث عملت وزارة الخارجية، وحكومة الهند، والمكتب العربي في القاهرة في كثير من الأحيان بأهداف متعارضة، مما أسفر عن تشابك في التعهدات التي لا يمكن التوفيق بينها.

الجبهة العربية: مكماهون-الحسين، والخلافة الزائفة

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وجدت بريطانيا نفسها في مواجهة مباشرة مع الدولة العثمانية التي انضمت إلى الحلف المركزي. سعيًا لتحييد خطر انتفاضة إسلامية شاملة، سعت بريطانيا إلى استغلال القومية العربية والنزعات الانفصالية داخل المنطقة العربية، فبدأت اتصالاتها من خلال المندوب السامي البريطاني في مصر، السير هنري مكماهون مع الشريف حسين بن علي، شريف مكة وزعيم الأسرة الهاشمية، الذي كان يتمتع بشرعية دينية وسياسية في مكة.

كانت بريطانيا بحاجة إلى إشعال ثورة عربية ضد العثمانيين لتقويض جبهتهم الداخلية، وضمان السيطرة على طرق المواصلات الحيوية نحو الهند وقناة السويس.

وعدت مراسلات حسين- مكماهون (1915-1916م) بإنشاء مملكة عربية مستقلة مقابل تمرد داخلي ضد العثمانيين. ولضمان ولاء الحسين، لعب الدبلوماسيون البريطانيون على طموحه في أن يصبح ملك العرب والخليفة الجديد للمسلمين. بل واستخدمت نصوص دينية وتاريخية للطعن في شرعية الخلافة العثمانية، مستدله بالحديث النبوي "الخلافة في قريش"، وأن كل الخلفاء كانوا من قريش ابتداء من أبو بكر وانتهاء بالمتوكل على الله الثالث حتى اغتصبها الأتراك.

فأثاروا حفيظة الشريف حسين وأطماعه ولعبت بريطانيا على وتر الشرعية النسبية، وفي مراسلاتها استخدمت صيغ التمجيد، مثل "سلالة النسل النبوي الحسيب النسيب" و "فرع الدوحة المحمدية" و "صاحب السدة العلياء جعله الله حِرزًا منيعًا للإسلام"، أداة دبلوماسية شديدة الذكاء والخبث استخدمها الدبلوماسيون البريطانيون بدقة لـ "التغرير" بالشريف حسين بن علي ودغدغة مشاعره الدينية ونسبه.

لم تكن هذه الصيغ عفوية، بل صاغها خبراء "المكتب العربي في القاهرة"، وعلى رأسهم المستشرقون الذين درسوا العقلية العربية والإسلامية. عرف هؤلاء الخبراء أن الحكام العرب في تلك الفترة يتأثرون بشدة بالبلاغة اللغوية والتقدير والمكانة، فاستخدموا لغة عربية فصحى، مليئة بالتعظيم الديني والقبلي، لإخفاء المضامين السياسية الملغومة والمراوغة في الاتفاقيات. بل ودسُّوا جواسيسهم بجانب هؤلاء الحكام للتأكد من تحقيق ما تريده بريطانيا ومآربها. ومن هؤلاء الملازم (ثم العقيد) توماس إدوارد لورنس (المعروف بـ لورنس العرب) الذي كان أداة ديناميكية بريطانية فعالة على الأرض لتحويل طموحات الشريف حسين وأبنائه إلى قوة تخدم المصالح البريطانية، دون تقديم تنازلات سياسية حقيقية. لم يكن لورنس مجرد ضابط عسكري، بل كان مستشرقًا يفهم العقلية البدوية، مما مكنه من تنفيذ المخطط البريطاني عبر عدة استراتيجيات، منها كسب الثقة المُطلقة واختراق الدائرة الضيقة للشريف حسين،

وتوجيه العاطفة القومية لخدمة الاستراتيجية العسكرية البريطانية، وشراء الولاءات القبلية بالذهب البريطاني، والتضليل السياسي والتعمية عن الاتفاقيات السرية، واللعب على الحبلين ولم يكن في حسابات البريطانيين أن يوفوا بوعودهم للعرب، فيذكر لورنس في مذكراته: "لقد حثّ مجلس الوزراء (البريطاني) العرب على القتال من أجلنا مقابل وعود معينة بأن يحكموا أنفسهم لاحقًا [...] وطلب (العرب) مني تعهدات بتصديق وعود الحكومة المكتوبة. لذا فقد كان عليَّ أن أشترك في المؤامرة" [...] "لقد كان واضحا منذ البداية، أنه في حال انتصرنا في الحرب فإن هذه الوعود ستكون عبارة عن ورق بلا معنى، ولو كنت مستشارًا صادقًا للعرب لأشرت عليهم العودة إلى بيوتهم وأن لا يخاطروا بحياتهم من أجل هذا الأمر [...] لقد كانت قناعتي أن مساعدة العرب لنا أساسيا لإحراز انتصار رخيص وسريع في الشرق. وأنه من الأفضل أن ننتصر وننكث عهودنا، مِن أن نخسر" .

كان من الواضح أن بريطانيا لم تكن تنوي اطلاقا السماح بقيام دولة عربية موحدة، ولم يكن الأمر سوى مناورة نابعة من استراتيجيات جيوسياسية عميقة صاغتها الإمبراطورية البريطانية قبل الحرب العالمية الأولى. لذا كانت وعود بريطانيا للشريف حسين مجرد تكتيك حرب لربح معركة الحجاز والشام، بينما كانت استراتيجيتها الحقيقية هي التجزئة والتقسيم لضمان الهيمنة المطلقة على المنطقة لعقود قادمة.

ففي سياق المراسلات مع الشريف حسين كان هناك خداع جغرافي حيث أدرج السير هنري مكماهون استثناءً جغرافيًا سيطارد دبلوماسية المنطقة لقرن من الزمان. بدأت هذه المراسلات في يوليو 1915م واستمرت حتى مارس 1916م، وتضمنت تبادل رسائل حول مستقبل الأراضي العربية بعد الحرب. طالب فيها الشريف حسين باعتراف بريطانيا باستقلال العرب في جميع المناطق الواقعة جنوب خط مرسين- أضنة حتى حدود إيران، ومن البحر المتوسط حتى حدود الهند. وافق مكماهون مبدئيًا على الاستقلال، لكنه استثنى أجزاء من سوريا تقع "إلى الغرب من مقاطعات دمشق وحمص وحماة وحلب" في رسالته الحاسمة المؤرخة في 24 أكتوبر 1915م.

وفي حين ادعت بريطانيا لاحقًا أن هذا الاستثناء يشمل فلسطين، يثبت التحليل الجغرافي أن فلسطين تقع جنوب - وليس غرب - هذه المدن، بل وكان الأمر واضحا في الخريطة التي تم تداولها في ذلك الوقت. كان هذا الغموض البنّاء خداعًا محسوبًا يهدف إلى حشد القوات العربية مع الاحتفاظ بالأرض للمطالبات الأوروبية أو الصهيونية المستقبلية.

الإشكالية الجوهرية كانت في الغموض في صياغة الرسائل والذي كان متعمدًا من الجانب البريطاني. فبينما فهم الشريف حسين أن فلسطين داخلة ضمن الدولة العربية المستقلة، كانت بريطانيا تخطط لجعلها تحت إدارة دولية أو تحت نفوذها المباشر. هذا الغموض زرع بذور الخلاف لاحقًا، خاصة بعد الكشف عن اتفاقية سايكس- بيكو وتصريح بلفور.

كان أثر هذه المراسلات كبيرًا في تغيير صورة المنطقة، حيث أعطت شرعية لل "الثورة العربية الكبرى" التي اندلعت في يونيو 1916م بقيادة الشريف حسين. لكنها في الوقت نفسه مثّلت بداية سلسلة من الوعود المتناقضة التي ستكشف لاحقًا عن سياسة الخداع الاستعماري. عندما اكتشف العرب لاحقًا أن بريطانيا لم تكن صادقة في وعودها، بل ونكثتها بعد أن كان الأمر قد تم.

التقسيم الأوروبي: سايكس- بيكو وخيانة الفرنسيين

بينما كان مكماهون يتفاوض مع الشريف حسين، كان الدبلوماسي البريطاني مارك سايكس والدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو يُقسمان سِرًا نفس المنطقة إلى مناطق نفوذ استعمارية. كشفت اتفاقية سايكس-بيكو عن السياسة الواقعية الكلاسيكية. ففي مايو 1916م، وُقّعت اتفاقية سايكس- بيكو، بموافقة روسيا القيصرية. هذه الاتفاقية جسّدت الرؤية الاستعمارية الأوروبية لتقسيم إرث الدولة العثمانية، بعيدًا عن أي اعتبار للوعود المقدمة للعرب. بل وأظهرت أن الهدف الحقيقي كان تقاسم النفوذ الاستعماري، وليس دعم تطلعات الشعوب. وافقت روسيا القيصرية على الاتفاقية مقابل حصولها على إسطنبول

والمضائق، وهو ما يبرز الطابع الإمبريالي البحت للصفقة. قسمت الاتفاقية بلاد الشام إلى منطقة "أ" (فرنسية) ومنطقة "ب" (بريطانية). في البداية، ولإرضاء المصالح الدينية والسياسية المتنوعة لحلفائهم، اقترحت الاتفاقية "إدارة دولية" لفلسطين (المنطقة الصفراء) بعد الثورة البلشفية في روسيا (1917م)، قام البلاشفة بنشر نصوص الاتفاقية السرية، مما أحدث صدمة في العالم العربي. لم يصدق الشريف حسين الأمر ابتداء، بل عول على صدق الحكومة البريطانية تجاهه، حتى تأكد له نكثهم لعهدهم إذ تكشف أن بريطانيا وفرنسا كانتا تتقاسمان الأراضي التي وُعدت له بالاستقلال. هذه الاتفاقية أظهرت أن القوى الاستعمارية كانت تنظر إلى المشرق العربي كغنيمة حرب، لا ككيان له حقوق سياسية.

مثّلت الاتفاقية نقطة تحول في إدراك العرب للسياسة البريطانية-الفرنسية. فلسطين كانت مرة أخرى محورًا للتناقض، إذ لم تُمنح للعرب ولا لفرنسا أو بريطانيا، بل وُضعت تحت إدارة دولية. ومع ذلك، مع تقدم النجاحات العسكرية البريطانية نحو فلسطين، أصبحت الضرورة الاستراتيجية للسيطرة البريطانية المنفردة على الجناح الشرقي لقناة السويس أمرًا بالغ الأهمية. بدأت بريطانيا تلعب على الفرنسيين، باحثة عن طريقة للتراجع عن التدويل. وجدوا إجابتهم في الحركة الصهيونية. من خلال تسهيل إنشاء وطن قومي لليهود، تمكنت بريطانيا من ادعاء أمانة مقدسة حلت محل التقسيم السري مع فرنسا، مما أدى فعليًا إلى عدم إعطاء فرنسا موطئ قدم في الأرض المقدسة، بل وصدقت فرنسا على وعد بلفور قبل صدوره.

تصريح بلفور: الصهيونية المسيحية كجغرافيا سياسية

في خِضم الحرب العالمية الأولى، وبعد عام واحد من توقيع اتفاقية سايكس- بيكو، أصدرت بريطانيا وعدًا جديدًا سيقلب موازين المنطقة. هذا التصريح جاء في وقت كانت فيه فلسطين قد وُضعت بموجب سايكس- بيكو تحت إدارة دولية، بينما كان العرب يعتقدون أنها جزء من الدولة العربية المستقلة التي وُعدوا بها في مراسلات حسين- مكماهون.

ففي الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر 1917م، وجّه وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور رسالة إلى اللورد روتشيلد، أحد أبرز زعماء الحركة الصهيونية في بريطانيا، أعلن فيها أن حكومة جلالته "تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين" كان هذا هو الوعد الوحيد الذي اعتزمت بريطانيا الوفاء به بالكامل. وكان هذا مدفوعًا بتركيبة قوية من الأمن الإمبراطوري واللاهوت الاسترجاعي.

كان ديفيد لويد جورج وآرثر بلفور متأثرين بعمق بالصهيونية المسيحية التي تؤمن بأن عودة الشعب اليهودي إلى فلسطين هي ضرورة دينية للمجيء الثاني للمسيح. من الناحية الاستراتيجية، نظر البريطانيون إلى الوجود الصهيوني على أنه دولة عازل تخدم مصالحها في الشرق. حيث اعتبروا أن اليهود الصهاينة واعتمادهم على الحماية البريطانية سيكونون بمثابة دولة عازلة موثوقة، تؤمن مصالحها في المنطقة. لم يكن الدين مجرد معتقد شخصي لهؤلاء القادة؛ بل تم تسليحه لتوفير غطاء أخلاقي لاستعمار استراتيجي.

من أعمق الجوانب التاريخية التي غالبًا ما يتم تجاهلها هي المعارضة الداخلية من العضو اليهودي الوحيد في مجلس الوزراء البريطاني، إدوين مونتاغو. في مذكراته عام 1917م بعنوان "معاداة السامية لدى الحكومة الحالية"، جادل مونتاغو بأن وعد بلفور كان في الأساس معاديًا للسامية. وأكد أنه من خلال إعلان فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي، فإن الحكومة البريطانية كانت تلمح إلى أن اليهود في لندن أو باريس كانوا غرباء في بلدانهم. تنبأ مونتاغو بدقة بأن هذا سيوفر ذريعة لمعادي السامية في أوروبا للمطالبة بطرد سكانهم اليهود، بينما ينكر في الوقت نفسه على العرب الأصليين في فلسطين حقهم في تقرير المصير.

الاحتلال/الانتداب ومأسَسة الصراع

كانت تسوية ما بعد الحرب في سان ريمو (1920م) ونظام الانتداب اللاحق لعصبة الأمم الآليات الرسمية للتقاطع الثلاثي. سيطرت بريطانيا على فلسطين والعراق،

بينما أخذت فرنسا سوريا. تم تجاهل وعود الاستقلال العربي لصالح الانتداب، وهو تعبير مُلطف للاحتلال الاستعماري، في فلسطين، أسست بريطانيا لوعد بلفور، وخلقت البنية التحتية القانونية والإدارية لدولة صهيونية بينما قمعت التطور السياسي العربي بقوة السلاح من الناحية القانونية، لم تكن هذه الوعود ملزمة بالمعنى الصارم للقانون الدولي: مراسلات حسين- مكماهون كانت رسائل دبلوماسية غير رسمية، ولم تُصاغ كمعاهدة. سايكس- بيكو كانت اتفاقية سرية بين دول الحلفاء، ولم تُعرض على العرب. وعد بلفور كان مجرد رسالة وزارية، لكنه اكتسب قوة قانونية لاحقًا عبر إدماجه في صك الانتداب البريطاني على فلسطين (1922م) هذا الغياب للالتزام القانوني سمح لبريطانيا بالتنصل من وعودها للعرب، بينما نفذت وعدها للحركة الصهيونية.

بذلك نجح البريطانيون في استغلال دماء العرب في التمرد، واستغلال تحالف الفرنسيين واختاروا في النهاية الصهاينة كوكلاء أكثر موثوقية للنفوذ الإمبراطوري الدائم. يعكس هذا استراتيجية بريطانية قائمة على استخدام كل طرف لتحقيق مكاسب آنية، دون التزام طويل الأمد.

الخاتمة: إرث بريطانيا المخادِعة

لم يكن التقاطع الثلاثي فشلًا للدبلوماسية، بل كان درسًا احترافيًا في الخداع البريطاني. من خلال المبالغة في الوعود لكل طرف، ضمنت بريطانيا العظمى بقاءها الحَكم الوحيد في مصير المنطقة. من خلال تأليب الدين على السياسة والعرق على الجغرافيا، أرست الإمبراطورية البريطانية الأساس لقرن من الصراع الذي لا يمكن التوفيق فيه. لم تكن العناوين المتضاربة التي تم إنشاؤها بين عامي 1915م و1917م أخطاء من الماضي؛ بل كانت الهندسة المتعمدة لإعادة التشكيل الإقليمي الذي أعطى الأولوية لأمن الإمبراطورية على حساب سلام الشرق.

تحولت الوعود الثلاثة (حسين- مكماهون، سايكس- بيكو، ووعد بلفور) إلى رموز في الذاكرة العربية: حسين- مكماهون: رمز للأمل الكاذب المجهض. سايكس- بيكو: رمز للتقسيم الاستعماري. بلفور: رمز لإعطاء من لا يملك لمن لا يستحق. هذه الرموز ما تزال حاضرة في الخطاب السياسي والثقافي العربي حتى اليوم، وتُستحضر في النقاشات حول فلسطين والهوية في المنطقة.

الجلسة الأولى - مؤتمر فلسطيني تركيا الثالث - 2026

مؤتمر
فلسطينيي
تركيا
Türkiye'deki Filistinliler kongresi

الجلسة الثانية

إرث سايكس-بيكو في الشرق الأوسط المعاصر

الكلمة الافتتاحية للجلسة الثانية

إبراهيم المدهون

مدير المؤسسة الفلسطينية للإعلام فيميد

تُمثّل التقسيمات الاستعمارية التي خطّتها كل من فرنسا وبريطانيا في عام 1916م، والمعروفة باتفاقية سايكس- بيكو، أحد المرتكزات الأساسية لفهم جذور الاضطرابات، والصراعات، والحروب التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في التاريخ الحديث والمعاصر. واليوم، بعد مرور أكثر من قرن على هذه الاتفاقية، تبرز حاجة أكاديمية ملحة لإعادة دراسة هذا الإرث الاستعماري بعمق، وتفكيك البيئة السياسية والتاريخية التي أنتجته؛ بهدف الإجابة عن التساؤلات الجوهرية المتعلقة بمستقبل المنطقة، وتحديد طبيعة انعكاسات هذه الاتفاقية على الأمن الإقليمي عمومًا، وعلى القضية الفلسطينية على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق، يأتي مؤتمر فلسطيني تركيا في دورته الثالثة ليتناول بالبحث والتحليل إرث سايكس- بيكو في الشرق الأوسط. وتسعى هذه الجلسة العلمية إلى تقديم إضافة نوعية من خلال تتبع الآثار الممتدة للاتفاقية وتأثيرها المباشر على القضية الفلسطينية والمحيط الإقليمي، بدءًا من مرحلة الانتداب الدولي، مرورًا بنشوء فكرة الدولة القومية وتأثيرها على ترسيم الحدود، وصولًا إلى بناء الإطار القانوني والدولي للقضية الفلسطينية وموقعها الراهن في النظام الدولي. كما تُعنى الجلسة بتقديم تحليل معمق لماهية الاتفاقية، وبحث آليات التعامل مع هذا الإرث

الاستعماري، ومدى استمرارية مفاعيل هذه التقسيمات التي جزأت المنطقة، في مقابل المؤشرات التي توحي بالدخول في مرحلة تاريخية جديدة، غالبًا ما يُشار إليها في الأدبيات السياسية الإسرائيلية بمشروع الشرق الأوسط الجديد

لقد شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة تحولات وجولات صراع كبرى، كان من أبرزها الحرب الأخيرة على قطاع غزة، والتي مثّلت تحديًا عمليًا وبنيويًا للكثير من مخرجات سايكس- بيكو؛ حيث استهدفت العمق الاستراتيجي لأبرز تجليات هذا الإرث المتمثل في دولة الاحتلال الإسرائيلي، وساهمت في زعزعة شرعيتها السياسية والأخلاقية في الدول الغربية، عبر تنامي حركات الرفض لسياسات التطبيع والاستسلام للمشاريع الاستعمارية في المنطقة

بالتوازي مع ذلك، امتدت رقعة النزاعات المسلحة لتشمل لبنان وسوريا، وصولًا إلى المواجهة العسكرية المباشرة وغير المباشرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، والتي لا تزال تداعياتها وتأثيراتها الجيوسياسية قائمة وسط استمرار الضربات المتبادلة والتصعيد المستمر. ولم تكن دول الخليج العربي بمعزل عن هذه التطورات، حيث أثرت هذه التحولات على مقارباتها السياسية تجاه فكرة التعايش الإقليمي مع إسرائيل. وتتزايد القناعة بأن سرائيل تشكّل إحدى أبرز إفرازات البيئة السياسية التي خلفتها سايكس- بيكو؛ إذ يرى المحللون أنه لولا هذه الاتفاقية، وما تلاها من فرض صك الانتداب وإصدار وعد بلفور، لما توفرت الظروف البنيوية والجيوسياسية المواتية لتأسيس المشروع الصهيوني وإقامة دولته أمام هذا الإرث التاريخي المعقد الذي أثقل كاهل المنطقة وأدى إلى تفتيتها، يقف الشرق الأوسط اليوم أمام تحديات ومخاطر استراتيجية كبرى تضعه بين مسارين:

المسار الأول: الانزلاق نحو نسخة معدّلة أو جديدة من سايكس- بيكو، تسعى من خلالها القوى الدولية والإقليمية وتحديدًا واشنطن وتل أبيب إلى إعادة تفكيك الكيانات القائمة وتقسيمها، تمهيدًا لإنشاء دويلات طائفية وعرقية في دول مثل لبنان، وسوريا، والعراق، بما يخدم مشاريع التوسع الإقليمي.

المسار الثاني: استثمار اللحظة التاريخية الراهنة لإعادة بناء وتوحيد الحالة العربية والإسلامية، واستعادة التوازن الطبيعي للمنطقة القائم على التجانس، والتعايش الثقافي، والتكامل التاريخي والمستقبلي

بناءً على ما تقدم، يقف المشهد الإقليمي أمام مفترق طرق حقيقي؛ يتأرجح بين القبول بإنتاج نسخة جديدة من التجزئة الاستعمارية، أو مواجهة هذا التغول عبر بناء مشروع عربي وإسلامي قادر على إعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة بعيدًا عن قيود سايكس- بيكو.

وتأتي هذه الندوة لتسليط الضوء على هذه الأبعاد، وإيضاح كيف أن الاتفاقية لم تكتفِ برسم الحدود الجغرافية فحسب، بل امتدت لترسم حدودًا ومنظومات مقيدة في الفكر، والثقافة، والسياسة، مما أدى إلى تحجيم العمل الوطني الفلسطيني والعمل المشترك الإقليمي، وهو ما أتاح للاحتلال الإسرائيلي فرصة التمدد والنمو مستفيدًا من حالة التجزئة.

من الانتداب إلى الدولة الوطنية: تشكّل الحدود السياسية وبناء الإطار الدولي للقضية الفلسطينية

د. أحمد عطاونة
مدير مركز رؤية للتنمية السياسية

أعادت حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة فتح نقاش واسع حول جذور القضية الفلسطينية وسياقاتها التاريخية والدولية؛ إذ أدّى انهيار الدولة العثمانية، وفرض الانتداب البريطاني والفرنسي على عدد من الدول العربية التي كانت جزءًا منها، إلى تحولات بنيوية عميقة في المنطقة ولم تقتصر آثار هذه التحولات على إعادة رسم الخريطة الجغرافية فحسب، بل امتدت لتطال البنية الهويَّاتية والسياسية والحضارية للشعوب العربية والإسلامية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على القضية الفلسطينية ومساراتها النضالية حتى اليوم.

تمزيق الهوية الجمعية: من الأمة إلى القومية

أدّت اتفاقية سايكس- بيكو، ومن ثمّ نظام الانتداب، إلى المساس الجوهري بالهوية الجمعية التي سادت لقرون طويلة في المنطقة؛ والمتمثلة في الهوية الإسلامية الجامعة التي كانت تتقدم على الهويات الفرعية كافة، سواء أكانت قومية أم قطرية أم إثنية. وقد مثّل هذا التحول قطيعةً مع منظومة الانتماء الحضاري الذي وفّرته المؤسسة السياسية العثمانية وما سبقها من حواضر إسلامية، لتحلّ محلّها هويات حدودية ناشئة رسمتها القوى الاستعمارية وفقًا لمصالحها الجيوسياسية. وخلق هذا الواقع الجديد أساسًا للعديد من الخلافات والأزمات البينية التي قوضت قدرة هذه الدول الناشئة على العمل المشترك وبناء مشاريع حضارية واقتصادية تكاملية؛ الأمر الذي أدى عمليًا إلى الانتقال من مفهوم الأمة إلى نموذج الدولة القطرية، ومن ثقافة التضامن المشترك إلى ثقافة التنافس الإقليمي.

انتقل العالم العربي والإسلامي من سعة الإمبراطورية الجامعة التي كانت تضمّ جغرافيا هائلة، إلى حدود الدولة القطرية الضيقة التي رسمتها في كثير من الأحيان القوات المحتلة بعيدًا عن إرادة الشعوب. وقد كرّس هذا التقسيم حالةً من التشظّي السياسي والجغرافي، حيث تحوّلت الحدود المصطنعة إلى خطوط تماسٍّ وصراع بدلًا من أن تكون أطرًا إدارية مرنة. ونتج عن ذلك أزمات بينية قادت إلى حروب متعددة في المنطقة، ونقلتنا من حالة التضامن إلى حالة الفُرقة والاقتتال، وهو ما لم تستطع هذه الدول تجاوزه حتى اللحظة ولم تتمكن من بناء صيغة جامعة تتجاوز أزمات الاستعمار لصالح شكل من العمل المشترك.

انتهاء الاستعمار واستمرار الهيمنة

تحرّرت العديد من الدول العربية والإسلامية من الاستعمار المباشر، لكنها لم تتحرر من الهيمنة الاستعمارية، إذ خرج الاستعمار من صيغته المباشرة إلى صيغة غير مباشرة مرتبطة بالهيمنة والقدرة على التأثير في البنى الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الدول. وقد تجلّت هذه الهيمنة في أبرز صورها في مسار التطبيع، حيث نجحت القوى الغربية في دفع مجموعة من الدول العربية نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني على حساب القضية والحقوق الفلسطينية، وفي قلب معادلة الصراع من معادلة جماعية تعتبر القضية الفلسطينية قضية الأمة، إلى معادلة مختلّة ضغطت على الفلسطينيين للقبول بالحد الأدنى من الحقوق، وحوّلت التطبيع من مقابلٍ لإعطاء الحقوق إلى مسارٍ مستقلٍّ عنها.

كما وساهم الاستعمار بشكل فاعل في بناء أنظمة سياسية شمولية، ضعيفة وفاسدة في كثير من الأحيان، أحبطت كل المحاولات الهادفة إلى امتلاك الشعوب لإرادتها الحرة والتحكّم فيمن يحكم ويدير البلاد. وقد أنتج هذا الواقع حالةً مزمنة من الاستبداد، جعلت الحرية الفكرية وحرية التعبير أمرًا بعيد المنال، ولا تزال كثير من هذه الشعوب تناضل من أجل تحويل دولها إلى دول تعددية وديمقراطية قائمة على المواطنة، وهو ما أبقى فرص النزاعات الداخلية مفتوحة، وقاد إلى انشغال هذه الدول بأزماتها الذاتية والانصراف عن دعم القضية الفلسطينية.

خلق أزمات إقليمية لصرف الأنظار عن القضية المركزية

ولم تقتصر تداعيات الحقبة الاستعمارية على إعادة ترسيم الحدود السياسية للمنطقة، بل امتدت لتؤسس لخصومات حدودية مستدامة بين وحداتها السياسية الناشئة؛ إذ خلّفت الإدارات الاستعمارية وراءها جملة من النزاعات الإقليمية والقضايا البينية المعلقة التي تحولت إلى بؤر صراع ممتدة. وتتجلى هذه الحالة في النزاع الحدودي بين مصر والسودان حول مثلث حلايب، والأزمة المستمرة بين المغرب والجزائر بشأن قضية الصحراء الغربية، بالإضافة إلى الخلافات الحدودية التاريخية بين العراق وإيران. وقد شكلت هذه الملفات المتوترة منافذ مستمرة لاستنزاف المقدرات الوطنية وتعميق الخلافات الإقليمية، مما ساهم في إضعاف بنية هذه الدول وتشتيت جهودها الدبلوماسية والعسكرية؛ الأمر الذي حدّ في نهاية المطاف من قدرتها على بناء جبهة إقليمية موحدة أو تقديم إسناد استراتيجي فعال للقضية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال.

انعكاس ذلك على القضية الفلسطينية

هذه العوامل مجتمعةً انعكست بشكل مباشر على القضية الفلسطينية وتطورها، وعلى الانتقال بها من كونها قضية الأمة المركزية إلى قضية وطنية قطرية، علمًا بأن الصهيونية نشأت أصلًا لمواجهة الوحدة العربية والإسلامية وإحباط أي محاولة مستقبلية لإعادة إنشاء كيان جامع يوحّد هذا الكمّ الهائل من البشر والإمكانيات. ويمكن قراءة هذا الانعكاس في عدة محاور:

انعكس التحول الذي حدث في المنطقة على الواقع الفلسطيني، حيث بدأ الفلسطينيون في تعريف قضيتهم بوصفها قضية وطنية قطرية مرتبطة بأرض فلسطين وليست قضية عربية وإسلامية وهو ما كان انعكاسًا للثقافة السائدة وصيغة العمل السياسي الدولي في تلك الفترة، فأصبح العنوان أن فلسطين للفلسطينيين وحدهم.

كما دفعت الأزمات البينية بالحركة الوطنية الفلسطينية للانخراط في صراعات داخلية، سواء لاعتبارات فكرية أو بفعل نفوذ بعض الدول على قوى المقاومة. فبدلًا من التفرّغ لمواجهة الاحتلال مباشرةً، انخرطت المقاومة في أكثر من صراع داخلي، كأحداث أيلول 1970م في الأردن والحرب الأهلية في لبنان، مما قاد إلى استنزاف قدرتها وقوتها في محطات مختلفة، ودفع الفلسطينيون ثمنًا باهظًا على الصعيد البشري والسياسي.

رغم كل ما سبق، فإن صمود الشعب الفلسطيني وإصراره على مواجهة الاحتلال كان يقود دومًا إلى إعادة تشكيل الحركة الوطنية وقوى المقاومة، بما يضمن استمرار المواجهة المباشرة مع المحتل. وقد استفاد الفلسطينيون من تجاربهم المريرة في الاستنزاف الداخلي لصالح التركيز على المواجهة مع المحتل، وبالذات بعد انتقال المقاومة إلى الداخل الفلسطيني، حيث خاضوا الانتفاضة الأولى عام 1987م والثانية عام 2000م والحروب المتعددة في قطاع غزة يُشار أن طوفان الأقصى شكّل انتقالًا إلى مرحلة جديدة من الصراع، أحدثت تحولات جوهرية على أكثر من مستوى: فعلى المستوى الإسرائيلي الداخلي، أحدثت هزات عنيفة في مفاهيم الأمن والثقة بمؤسسات الاحتلال. وعلى المستوى الدولي، أحدثت تغييرًا هائلًا في الموقف الشعبي من الاحتلال، وبالذات في العالم الغربي. والأهم من ذلك، أن حرب الإبادة الجماعية كشفت الوجه الحقيقي للمشروع الصهيوني أمام العالم بأسره.

ومن أبرز ما نتج عن هذه المواجهة عودة القضية الفلسطينية إلى العالمية والكونية، إذ لم تعد قضية شعب يقاتل احتلالًا فحسب، بل أصبح الشعب الفلسطيني يمثّل النموذج المتقدم للانعتاق من الإمبريالية والهيمنة ومواجهة الطغيان والفصل العنصري، فباتت كل مفاهيم الحرية والكرامة والعدالة تتجسّد في المواجهة الفلسطينية، مما جعل القضية الفلسطينية تتربّع على رأس سلّم أولويات الشعوب عبر العالم بوصفها قضية تعبّر عن منظومة قيمية إنسانية وعالمية.

خاتمة: الفلسطينيون على أعتاب مرحلة نضالية جديدة

إن القضية الفلسطينية اليوم على أعتاب محطة جديدة من محطات النضال الوطني. فالمقاومة الفلسطينية مرّت بثلاث مراحل: مرحلة المقاومة المفتوحة غير المنظمة منذ الانتداب البريطاني وحتى منتصف الخمسينيات، ثم مرحلة انتقال المقاومة إلى الشتات في الأردن ولبنان وسوريا حتى 1987م، ثم مرحلة عودة النضال إلى الداخل الفلسطيني منذ الانتفاضة الأولى وحتى اليوم لكن وبعد الإبادة الجماعية في قطاع غزة، نقف أمام تساؤلات مصيرية حول شكل المرحلة القادمة: هل تنتقل إلى الخارج مرة أخرى؟ هل تكون بالشراكة بين الخارج والداخل؟ هل يتمكن الفلسطينيون من تجاوز أزمتهم التاريخية المتمثلة في تجزئة المواجهة وعدم القدرة على توحيد الشعب الفلسطيني؟

الإجابة على هذه التساؤلات مرهونة بقدرة الفصائل والنخب الفلسطينية على بلورة رؤية نضالية جديدة تستوعب دروس الماضي وتستثمر في التحولات الدولية الراهنة. لكن المؤكد أن الشعب الفلسطيني لن يتخلى عن النضال ما دام الاحتلال قائمًا، والمقاومة ستستمر، وإن تغيّرت أشكالها وأدواتها وبيئاتها، فهذه معادلة حتمية أثبتها التاريخ الفلسطيني في كل محطاته.

القضية الفلسطينية في النظام الدولي من التقسيم إلى الصراع المستمر

ماجد الزير
رئيس المجلس الأوروبي الفلسطيني للعلاقات السياسية - بروكسل

تمثل اتفاقية سايكس- بيكو في 16 من أيار/ مايو عام 1916م المنعطف الجيوسياسي الأكثر تأثيرًا في تاريخ المشرق العربي الحديث؛ ليس لأنها أعادت رسم الحدود السياسية فحسب، بل لأنها أسست لبنية إقليمية كاملة قامت على التفكيك الوظيفي وإدارة التوازنات وفق المصالح الاستعمارية الغربية. فالمنطقة التي كانت تشكل وحدة جغرافية وسياسية ضمن إطار الدولة العثمانية، أُعيد تشكيلها بعد الحرب العالمية الأولى وفق رؤية استعمارية هدفت إلى منع ظهور قوة عربية أو إقليمية موحدة قادرة على التحكم بالموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط، بما يشتمل عليه من ممرات بحرية، وطرق تجارية، وموارد طاقة، فضلًا عن موقعه الحيوي الذي يربط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا.

وبعد مرور مئة وعشر سنوات، لا تبدو آثار سايكس- بيكو مجرد إرث تاريخي غابر، بل ما تزال شاخصة في هشاشة الدولة الوطنية العربية، والتوترات الحدودية، والانقسامات الطائفية، ناهيك عن التدخلات الخارجية المستمرة، وطبيعة بنيان النظام الإقليمي نفسه.

غير أن التحول الأهم يتمثل في انتقال المنطقة من مرحلة التجزئة الجغرافية إلى مرحلة إدارة الصراع الوجودي المستمر؛ حيث لم تعد الأزمة مرتبطة بالحدود السياسية فحسب، بل بطبيعة النظام الإقليمي، وبقدرة دوله ومجتمعاته على الحفاظ على السيادة والتماسك في ظل بيئة دولية متغيرة. وفي قلب هذا المشهد، برزت فلسطين باعتبارها القضية الأكثر التصاقًا بالبنية التي أنتجتها سايكس- بيكو، والأكثر قدرة على كشف تناقضات النظام الدولي المعاصر.

فالقضية الفلسطينية لم تعد مجرد نزاع حدودي، بل تحولت إلى اختبار حقيقي لفاعلية القانون الدولي، ومؤشر رئيس على أزمة الشرعية الأخلاقية للنظام العالمي، فضلًا عن كونها ساحة لإعادة تعريف مفاهيم القوة والسيادة والعدالة في القرن الحادي والعشرين. من هنا، تنطلق هذه الورقة البحثية من فرضية أساسية مفادها أن اتفاقية سايكس- بيكو لم تنتهِ بانتهاء الاستعمار التقليدي، بل تحورت إلى منظومة مستمرة لإدارة الشرق الأوسط عبر إعادة إنتاج الانقسامات والتحكم بالتوازنات، مع إبقاء فلسطين في مركز هذا الصراع الجيوسياسي العالمي.

أولاً: سايكس- بيكو وإعادة هندسة المشرق العربي

لم يكن الهدف الأساسي من تقسيمات سايكس- بيكو عام 1916م مجرد اقتسام النفوذ بين القوى الأوروبية المنتصرة، بل تمثّل في إعادة تشكيل المشرق العربي بطريقة تمنع ظهور كتلة سياسية موحدة قادرة على التحكم بالموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة؛ إذ قامت فلسفة التقسيم آنذاك على ثلاث ركائز أساسية: أولا، تفكيك المجال العربي إلى كيانات منفصلة سياسيًا وأمنياً، وثانيا، منع التكامل الاقتصادي والدفاعي بين دول المشرق، وثالثا، إنشاء أنظمة سياسية مرتبطة بالمركز الدولي ومفتوحة على التدخل الخارجي المستمر.

وبناءً على ذلك، لم تنتجْ سايكس- بيكو حدودًا جغرافية فحسب، بل أسّست لبنية دائمة من الهشاشة السياسية، والتبعية الاستراتيجية، والصراعات المزمنة، وهي الآثار التي تجلّت بوضوح لاحقًا في الأزمات الطائفية، والحروب الأهلية، وضعف الاندماج الوطني، فضلًا عن تكرار التدخلات الدولية والإقليمية في شؤون المنطقة. كما أسهمت هذه التقسيمات القسرية في خلق دول حديثة التكوين تفتقر إلى مقومات التكامل الطبيعي، سواء على المستوى الاقتصادي أو الديموغرافي أو الأمني؛ الأمر الذي جعل الاستقرار الإقليمي بنيويًا هشًا، وقابلًا للاهتزاز والاضطراب المستمر عند أي منعطف.

ثانيًا: فلسطين بوصفها العقدة الجيوسياسية للنظام الجديد

مثّلت فلسطين الحالة الأكثر استثنائية ضمن تقسيمات سايكس- بيكو؛ فبينما خضعت بقية مناطق المشرق العربي لتقاسم مباشر بين النفوذين البريطاني والفرنسي - والمُمثَّلين تاريخيًا باللونين الأحمر والأزرق على خارطة الاتفاقية - خُصّصت فلسطين بوضع دولي خاص، في دلالة مبكرة على تعامل القوى الكبرى معها بوصفها حيزًا استثنائيًا يقع خارج أطر التقسيمات التقليدية للمشرق العربي.

وقد عُرفت فلسطين في النصوص الأصلية للاتفاقية ضمن ما سُمّي بالمنطقة البنية، بينما ظهرت في بعض الخرائط والنسخ التفسيرية اللاحقة باللون الأصفر لتمييز وضعها التدويلي الخاص. ولم يكن هذا التخصيص الاستعماري مسألة تقنية أو إدارية عابرة، بل شكّل مؤشرًا مبكرًا إلى الأهمية الجيوسياسية الفائقة لفلسطين باعتبارها عقدة الاتصال الحيوية بين قارتي آسيا وإفريقيا، وبوابة شرق البحر الأبيض المتوسط، والعمق الأمني اللصيق بقناة السويس، فضلًا عن كونها مركزًا ذا ثقل ديني وروحي وعالمي.

وقد مهّد هذا الوضع الدولي المخصوص لاحقًا لصدور وعد بلفور عام 1917م، الذي منح الحركة الصهيونية ميثاقًا سياسيًا دوليًا لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على الرغم من أن الفلسطينيين العرب كانوا يشكلون آنذاك الغالبية الساحقة من السكان. ومن هنا، لم تكن فلسطين مجرد إقليم جرى التنافس على حيازته، بل تحولت إلى مركز لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية برمتها، وقاعدة متقدمة للمصالح الغربية في قلب المشرق، وأداة استعمارية لقطع الاتصال الجغرافي الطبيعي بين مشرق العالم العربي ومغربه. وبالتالي، يمكن النظر إلى فلسطين باعتبارها العقدة الجيوسياسية البنيوية التي تأسس وتكرس حولها نظام الشرق الأوسط الحديث.

ثالثًا: من النكبة إلى إدارة الصراع المستمر

شكّل عام 1948 نقطة تحول بنيوية في تاريخ المنطقة؛ إذ لم يكن قيام إسرائيل مجرد إعلان لولادة دولة جديدة، بل كان تأسيسًا لنظام إقليمي مستحدث قام على ترسيخ الاختلال الهيكلي في موازين القوة، واستدامة الصراع طويل الأمد. وقد أفضت النكبة تاريخيًا إلى تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين قسرًا، وتفكيك البنية المجتمعية الفلسطينية، وتحويل القضية من أبعادها المحلية إلى قضية دولية مزمنة. وفي المقابل، تموضعت إسرائيل باعتبارها حليفًا استراتيجيًا عضويًا للقوى الغربية، وتخومًا أمامية متقدمة لنفوذها في المنطقة كما أظهرت الحروب العربية - الإسرائيلية اللاحقة - ولا سيما حرب عام 1967م العجز البنيوي للنظام الإقليمي العربي الذي تخلّق في رحم سايكس- بيكو؛ حيث أخفقت الدول الوطنية العربية في صياغة مشروع استراتيجي موحد قادر على مجابهة التحديات الجيوسياسية المفروضة ومع خفوت الحرب الباردة وصعود حقبة القطبية الأمريكية الأحادية، برز مسار اتفاق أوسلو بوصفه محاولة دولية لإدارة الصراع واحتوائه ضمن إحداثيات النظام الدولي الجديد، بيد أن هذا المسار أغفل ترحيل القضايا الجوهرية والصيرورة الحتمية للصراع؛ والمتمثلة في التوسع الاستيطاني، ووضعية القدس، وحق عودة اللاجئين، والسيادة الفلسطينية الحقيقية. وبالتالي، انحرفت عملية السلام تدريجيًا من كونها مشروعًا للحل، لتتحول إلى مجرد إطار وظيفي لإدارة الأزمة وإبقاء الصراع تحت سقف السيطرة الدولية.

رابعًا: القضية الفلسطينية في النظام الدولي المُعاصر

شهدت القضية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة تحولًا عميقًا في تموضعها الاستراتيجي داخل النظام العالمي؛ فبعد عقود من التعاطي معها بوصفها ملفًا تفاوضيًا إقليميًا خاضعًا للاحتواء، أضحت فلسطين تمثل اختبارًا حركيًا مباشرًا لمدى قدرة المنظومة الدولية على الالتزام بالمبادئ التي تتبنى الدفاع عنها؛ وفي مقدمتها القانون الدولي، وحقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومبدأ رفض الاحتلال والاستيطان القسري .

وقد كشفت الحرب على قطاع غزة بصورة قاطعة عن أزمة بنيوية عميقة في منظومة العمل الدولي؛ حيث تجلّى شرخ واسع بين الخطاب الغربي المعلن حول القيم الإنسانية الكونية، وبين الممارسات السياسية الفعلية والبراغماتية تجاه الحقوق الفلسطينية. وفي الوقت ذاته، تشهد الهيمنة الأحادية الأمريكية تراجعًا تدريجيًا متأثرة بالنهج الاستثنائي وغير التقليدي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في إدارة السياسة الخارجية لبلاده، بالتزامن مع الصعود المتنامي لقوى دولية كبرى كالصين وروسيا، وتعاظم نفوذ تكتلات إقليمية ودولية وازنة مثل الاتحاد الأوروبي ومجموعة بريكس.

وقد أتاح هذا التحول الجيوسياسي هوامش مناورة سياسية ودبلوماسية جديدة للقضية الفلسطينية ضمن بيئة دولية تتجه نحو تعددية قطبية أكثر مرونة. وفي هذا السياق، انتقل جزء متزايد من الصراع إلى أروقة العدالة والمجال القانوني الدولي، ولا سيما عبر الحراك النشط في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية؛ حيث بات النقاش القانوني العالمي متمحورًا حول مفاهيم توصيف الاحتلال، ومساءلة جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والتفكيك القانوني لشرعية الاستيطان؛ وهو ما جعل من فلسطين في المحصلة اختبارًا تاريخيًا لمدى قدرة النظام الدولي على تطبيق قواعده القانونية بصورة متوازنة، وبعيدًا عن الانتقائية المعيارية وسياسة الكيل بمكيالين.

خامسًا: من الحدود الجغرافية إلى الصراع الشبكي

أثبتت التحولات المتلاحقة التي شهدتها المنطقة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين أن الحدود السياسية التي رسمتها اتفاقية سايكس- بيكو لم تعد وحدها قادرة على ضبط حركية المجالين السياسي والأمني؛ إذ كشفت الصراعات المتفجرة في العراق وسوريا ولبنان عن صعود لافت لما يُسمى بفواعل ما دون الدولة عابرة للحدود التقليدية على المستويات العقائدية، والأمنية ، والعسكرية، والاقتصادية. كما كشفت هذه التحولات عن الهشاشة البنيوية لنموذج الدولة الوطنية العربية الذي تأسس في أعقاب الحقبة الاستعمارية؛ حيث عانت دول عدة من

معضلات مزمنة تمثلت في غياب الاندماج الاجتماعي والوطني، والارتهان للاقتصاد الريْعي، والتمركز الأمني المفرط، فضلًا عن التبعية البنيوية للخارج.

وفي الوقت ذاته، تحوّل النظام الدولي من نمط الاستعمار المباشر والتقليدي إلى نموذج أكثر تعقيدًا وتشابكًا يمكن وصفه بالاستعمار الشبكي؛ حيث باتت السيطرة والهيمنة تُمارس عبر قنوات غير مرئية؛ كأدوات الضغط الاقتصادي، والاحتكار التكنولوجي، وسلاسل توريد الطاقة، وهندسة الديون السيادية، ناهيك عن اختراقات الأمن السيبراني، والتحكم المطلق بتدفق المعلومات والبيانات الضخمة.

وفي هذا السياق، أعادت حروب الجيل الخامس تعريف المفهوم الكلاسيكي للقوة؛ بحيث لم يعد التفوق العسكري والترسانات التقليدية وحدها كافية لحسم الصراعات الاستراتيجية، بل انتقل ثقل المعارك إلى ميادين السرديات التاريخية، واكتساب الشرعية الدولية، والتمترس خلف أدوات التأثير الإعلامي والرقمي، والقدرة على توجيه وصياغة توجهات الرأي العام العالمي.

سادساً: السيناريوهات الاستشرافية لمستقبل القضية الفلسطينية

تتحرك القضية الفلسطينية في بيئتها المعاصرة والمستقبلية ضمن إحداثيات بالغة التعقيد، يتداخل فيها الثابت بالمتغير. ومن منظور علم الاستشراف السياسي، يمكن حصر الآفاق المستقبلية ضمن أربعة مسارات -سيناريوهات- بديلة، محكومة طرديًا وعكسيًا بمحركين ديناميكيين ثابتين هما: ديمومة فعل المقاومة الفلسطينية وتطور أدواتها من جهة، وطبيعة سلوك الاحتلال الإسرائيلي وردود أفعاله الفاشية كفرضية تفعيل قانون إعدام الأسرى وتداعياتها الانفجارية وتتمثل هذه السيناريوهات فيما يأتي:

سيناريو استدامة إدارة الصراع وكبحه: وهو المسار الأكثر ترجيحًا على المدى المنظور؛ إذ يقوم على فرضية تدوير الأزمات عبر حروب ودورات تصعيد إقليمية دورية دون الوصول إلى حسم نهائي، مع الاكتفاء بإدارة التوتر بدلًا من تفكيك أسبابه الجوهرية، واستمرار توظيف القضية الفلسطينية كساحة تجاذب وتنافس وتصفية حسابات بين القوى الدولية والإقليمية الصاعدة، لتغدو فلسطين إحدى المقاربات المركزية التي يُعاد من خلالها ترسيم موازين القوى العالمية وصياغة ملامح النظام الدولي الجديد.

سِناريو إعادة التشكيل البنيوي للإقليم: ويقترن هذا المسار باحتمالية حدوث تغييرات هائلة جيوسياسية في شبكة التحالفات الراهنة، وتبدل موازين النفوذ، وربما إعادة تعريف الوظيفة الاستراتيجية لبعض القوى والدول المحورية في المنطقة، مما قد يفرز معادلات ميدانية مغايرة تؤثر بشكل مباشر في حركية الصراع.

سيناريو الصعود الدبلوماسي والعزل الدولي للاحتلال: وينطلق هذا السيناريو من فرضية تراكم واستمرار التحولات الحركية والشعبية والقانونية على الصعيد العالمي، مما قد يُفضي إلى طفرة في الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية، وتصاعد وتيرة الضغوط القانونية والاقتصادية على إسرائيل، ووضعها في حالة من العزلة السياسية والأخلاقية الشاملة في المحافل الدولية.

سيناريو الانفجار الإقليمي الشامل: ويتجسد في حال إخفاق قنوات الاحتواء الدولية والديناميكيات الوظيفية في ضبط إيقاع التوترات؛ مما يقود المنطقة إلى أتون مواجهة إقليمية واسعة النطاق، تتداخل فيها القوى الإقليمية مع تدخلات عسكرية دولية مباشرة، مما يؤدي بالضرورة إلى تقويض الهياكل الحدودية والسياسية الموروثة وإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط قاطبة

وتظل هذه المسارات الأربعة مرتهنة بالقدرة التاريخية للمقاومة الفلسطينية على فرض معادلات ميدانية جديدة على غرار المحطات المفصلية كمعركة طوفان الأقصى، وما سبقتها من محطات كمعركة سيف القدس عام 2021م، وانتفاضتي 1987م و2000م إذ أثبتت التجربة التاريخية أن الفعل المقاوم هو المتغير الأقدر على تجميد سيناريوهات وتفعيل أخرى في الطريق نحو التحرير الكامل.

خاتمة

بعد مرور مئة وعشر سنوات على اتفاقية سايكس- بيكو، يبدو شرقنا الأوسط وكأنه ما يزال يتحرك في فلك البنية الهيكلية التي أنتجتها تلك الترتيبات الاستعمارية، وإن جرى ذلك اليوم عبر أدوات وأنساق أكثر تعقيدًا وحداثة. فالمنطقة لم تنتقل حقيقةً من حقبة الاستعمار إلى طور الاستقلال السيادي الكامل، بل تحولت من نمط السيطرة المباشرة إلى أنماط مستحدثة من إدارة النفوذ، واستدامة التجزئة، وتدوير الصراعات. كما أن الحدود الهندسية التي رُسمت ف بدايات القرن العشرين لم تكن أداة لإنهاء التوترات الإقليمية، بقدر ما كانت تأسيسًا مقصودًا لحالة مزمنة من الهشاشة البنيوية، والاضطراب المستمر، وغياب الاستقرار.

وفي قلب هذا المشهد الجيوسياسي المتشابك، ظلّت القضية الفلسطينية الظاهرة الاستثنائية الأكثر قدرة على تعرية تناقضات النظام الدولي المعاصر، وكشف حدود الفاعلية الأخلاقية والسياسية للقانون الدولي، ومقاييس الشرعية والقوة في عالم اليوم. وتأسيسًا على ما تقدم، فإن استشراف مستقبل الشرق الأوسط وتفكيك مآلاته، لم يعد ممكنًا أو دقيقًا دون سبر أغوار العلاقة العضوية والجدلية بين ثلاثة محاور رئيسة: الإرث الهيكلي الممتد لاتفاقية سايكس- بيكو، والتحولات الراهنة في بنية النظام الدولي المتجه نحو التعددية، ومكانة فلسطين المركزية باعتبارها العقدة الجيوسياسية الضابطة لإعادة تشكيل المنظومة الإقليمية والعالمية على حد سواء.

.

هل انتهى سايكس بيكو؟
قراءة في التحولات الجيوسياسية الراهنة

د. فادي الزعتري

عضو الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم ونائب مدير مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية

لا شيء يدوم إلى الأبد، كذلك هي الحدود والخرائط، فإن لها أعمارًا محددة وأطوارًا متعاقبة وقد يظن البعض أن الحدود والتقاسيم الجغرافية هي طبيعية ومحايدة، أو لن يكون هناك حدود غير الحدود المرسومة التي يراها أمامه، إلا أن التاريخ يخبرنا غير ذلك، بل ويثبت لنا العكس تمامًا.

ما يوجب علينا التوقف والتفكير بمستقبل سايكس- بيكو لتوضيح الفرق بين عالم السياسة الذي ينظر للواقع كواقع ثابت غير متغير، يتعايش معه كما هو، ويرى أن لا سبيل لمجابهته وتغييره. وبين المنظِّر السياسي الذي لا يتعامل مع الواقع بحتمية مُطلقة، وإنما يؤمن من خلال التجربة التاريخية والشواهد الحضارية أن الواقع غير ثابت. وهنا، لا يكتمل الحديث عن أي مستقبل سياسي وتحولات جيوسياسية، وعن الحدود الوطنية في المنطقة العربية، دون الحديث عن القضايا النظرية وثيقة الصلة بهذا الجانب؛ فالأطر الفكرية والنظرية تتمركز حولها العديد من القضايا والتحولات الجيوسياسية التي ترسم مسار المستقبل في المنطقة.

انحسار الأيديولوجية الليبرالية

نشهد أفولًا لمشروع الليبرالية وفشلًا كبيرًا للفكرة؛ ليس بسبب عدم قدرتها على تحقيق مبتغاها، بل لأنها نجحت واكتملت دورتها في الماضي، وهي في طور الخروج من مسار النجاح نحو مسار السقوط، وهو ما جادل به باتريك دنيين في كتابه "لماذا فشلت الليبرالية " وقد قام دنيين بنقد لاذع ومعمق لليبرالية، فهو يصرح أنها أيديولوجيا خبيثة كونها تدعي الحيادية،

وتُنكر أنها تنوي التأثير في طبيعة وروح المؤسسات التي تحكمها، وأن الليبرالية تقدم نفسها على ، أنها غير مرئية مثل نظام تشغيل الحاسوب، حيث إنها تبقى تعمل بشكل غير مرئي حتى يصيبها عطب.

يتخذ دنيين موقفًا صارمًا ضد الليبرالية، مؤكدًا على أن محاولة إصلاح الليبرالية باستخدام إجراءات وأساليب ليبرالية كمثل صبّ الزيت على نار ملتهبة، إذ أن ذلك يؤدي إلى تعميق الأزمات السياسية والاقتصادية وحتى الأخلاقية. الحل للتخلص من الليبرالية والأزمات التي تصيب المجتمعات الليبرالية بحسب الكاتب، هو التحرر والتخلص من الليبرالية بشكل تام وكامل تزايد عدم الرضى عن النظام الليبرالي، والاختلال على المستوى السياسي، والتفاوت الاقتصادي، وسيطرة التكنولوجيا، والتمزق الاجتماعي، وتزايد النزعة الفردية، وغياب الشعور بالألفة وغيرها من المشاكل، بحسب الكاتب، سوف تتفاقم في المجتمعات الغربية. بناءً على ذلك، إن نهاية الليبرالية مسألة وقت لا غير بحسب باتريك دنيين، الذي يرى أن المشكلة ليست في برنامج أو ممارسة الليبرالية، وإنما في النظام الليبرالي نفسه. لا ريب أن تراجع النفوذ الليبرالي في العالم يعني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تراجع المركزية الأوروبية والغربية بشكل عام، وهذا يعني فتح المجال لشعوب الجنوب بشكل عام، والمنطقة بشكل خاص، لتقول كلمته.

تصدع الدولة القومية

فكرة الدولة القومية مرتبطة تاريخيًا بالحروب الدينية المسيحية في القارة الأوروبية، والتي راح ضحيتها أكثر من عشرة ملايين أوروبي بسبب حروب دينية طاحنة استمرت ثلاثين عامًا بين عامي 1524 و1648م وانتهت بما يعرف بـ "اتفاقية وستفاليا" التي كانت البذرة التي خرجت منها الدولة القومية. بعد مرور أكثر من 375 عامًا على هذه الاتفاقية، لا تزال الدولة توصف بأنها دولة بحسب المعايير الأوروبية. أما الدولة الفاشلة، فهي الدولة التي لا تتبع المعايير الأوروبية أو الغربية. في السنوات الماضية، بدأت الدولة القومية بالتراجع بسبب عدد من الأمور، لعل منها:

-**أولاً:** الأزمات العالمية التي لا تستطيع الدولة القومية حلّها والتغلب عليها.
-**ثانيًا:** تآكل السيادة الوطنية بسبب الرأسمالية والعولمة وهيمنة الليبرالية.
-**ثالثًا:** عدم قدرة الكثير من الدول على الانتقال من دولة فاشلة إلى ناجحة.
-**رابعاً:** الدولة القطرية لم تكن طبيعية أصلًا، بل ويمكن توصيفها أنها أداة من أجل تنظيم. الرأسمالية والليبرالية الغربية.

أخيراً: زيادة نفوذ الشركات العابرة للقارات وفواعل ما دون الدولة
إن تراجع الدولة القومية في المركز - أي الغرب - يعني إعادة النظر في الوطن العربي لمفاهيم مهمة غابت، مثل: مفهوم الأمة، ومراجعة الفكر القطري. وبالتالي، هناك علاقة بين انحسار الدولة القومية في العالم ومستقبل المنطقة الجيوسياسي.

الحركة الصهيونية

لعبت الحركة الصهيونية دورًا في تشكيل اتفاقية سايكس- بيكو، فالمادة الثالثة في الاتفاقية تنص على: "تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمراء (فلسطين)، يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة"، أما المادة الرابعة فتنص على: "تنال إنجلترا مينائي حيفا وعكا".

إن التأثير الصهيوني يظهر من خلال التحول البريطاني من تدويل فلسطين كما نصت الاتفاقية، إلى دعم فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ولعل ذلك يظهر في دور حاييم وايزمان بشكل خاص؛ فكلا بريطانيا وفرنسا، كانتا تريدان التودد لليهود بسبب تصاعد نفوذهم في أميركا تشكل الحركة الصهيونية العائق الأكثر تحديًا على أرض الواقع لمنع إنهاء فكرة سايكس بيكو؛ لأنه لا يمكن الحديث عن التحرر من بقايا هذه الاتفاقية والتساؤل عما إذا كان سايكس - بيكو قد انتهى، في ظل وجود إسرائيل والحركة الصهيونية في العالم. لذا، فإن الحديث عن تفكيك الصهيونية هو الخطوة الأهم قبل الحديث عن التحرر من سايكس - بيكو.

تتسق وترتبط الحركة الصهيونية بشكل يبدو عضويًا بالدول الكبرى، المرتبطة أيضًا بالليبرالية وتجسد تكريسًا للدولة القومية بالمعنى الحرفي؛ لذا، فإن مجابهة الصهيونية تعني مجابهة الحدود المصطنعة الموجودة في العالم العربي. وقد اعتبرت الصهيونية فرع أوروبا في الشرق الأوسط، حسب مؤسس وزعيم الحركة التصحيحية الصهيونية زئيف جابوتنسكي، والذي كان يؤمن أن هناك تطابقًا مطلقًا بين المصالح البريطانية والصهيونية في المنطقة، وأن الفيلق اليهودي هو أفضل درع لحماية مصالح الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط بحسب فهمه.

ففي مقال له بعنوان ماذا يريد الصهاينة التصحيحيون؟ يقول:
"ليس صحيحًا أن إنجلترا تصنع معروفًا لنا من دون أن تجني أية فائدة من ذلك. بمساعدتنا جنت إنجلترا فوائد جمة، وسوف تحقق المزيد من الفوائد والمكاسب في المستقبل أيضًا [...] في منطقة حوض البحر المتوسط - ممر إنجلترا إلى الشرق - حيث يخيم على السواحل الشرقية والجنوبية خطر اتجاهات مناوئة لأوروبا، يقوم اليهود ببناء نقطة الارتكاز الوحيدة، التي تنتمي من ناحية أخلاقية إلى أوروبا، وستظل دومًا منتمية لها".

الارتباط العضوي بين الصهيونية والغرب؛ فرنسا (في أدبيات موسى هاس)، وبريطانيا (عند جابوتنسكي)، وأمريكا (عند بن غوريون)، يبين أن الصهيونية وإسرائيل هما العائق المادي على الأرض الذي يمنع أي اندثار لسايكس - بيكو. وبناءً عليه، يمكن لنا أن نجادل أن تفكيك الصهيونية أو زوال الكيان قد يكون مشروطًا بزوال أو تراجع الليبرالية كأيديولوجية حامية ومنشئة له.

تلاشي المركزية الأوروبية وتراجع النفوذ الغربي

تدلل الكثير من المؤشرات على تلاشي المركزية الأوروبية، وتراجع النفوذ الغربي بشكل عام. فمن خلال النظر إلى الخرائط العالمية وتصنيف القوى العظمى اقتصاديًا وعسكريًا، نرى عودة "روسيا" كثاني قوة عسكرية في العالم، والصين كثاني قوة اقتصادية في العالم، إضافة إلى وجود

تكتلات عابرة للقوميات والحدود مثل "بريكس".

وبالنظر بشكل أعمق نحو روسيا، نرى كيف تستعيد دورها العسكري والسياسي، متحدية النفوذ والوجود الأوروبي والأميركي. وقد أربكت صلابتها ومثابرتها المشهد الجيوسياسي، وجعلت منها لاعبًا أساسيًا على المستوى الدولي. فيما بدأت تتلاشى الثقة بالأميركي والتحالف معه، على سبيل المثال، تعلو الكثير من الأصوات في ألمانيا على كافة المستويات، داعية إلى التقليل من المركزية الأمريكية أو الابتعاد عنها. مثل هذه التغييرات الجيوسياسية سوف يكون لها تأثير هائل في السنوات القادمة، خصوصًا في حال حسمت روسيا الصراع في أوكرانيا.

من جهة ثانية، وكنوع من التحدي للنفوذ الأميركي في المنطقة، نشهد صعودًا لقوى إقليمية؛ مثل تركيا وإيران والسعودية. بل إن التعاون - وخصوصًا العسكري - بين مصر وتركيا، ودول الخليج وتركيا، وتزايد النفوذ التركي في سوريا، سوف يشكّل تحديًا كبيرًا للقوى الغربية في منطقة الشرق الأوسط.

تراجع النفوذ الغربي الأحادي لا يعني نهاية الهيمنة الغربية حاليًا، بل يشير إلى نهاية التفرد الكامل بالقرارات الدولية، إذ لا تزال أميركا الدولة العظمى، ولا زالت التجارة الدولية محكومة بأكثر من 60% بالدولار الأميركي، وما زالت أميركا تملك من 750 إلى 800 قاعدة ومنشأة عسكرية في أرجاء العالم. لذا، قبل الحديث عن التحولات الجيوسياسية الراهنة، يجب فهم البعد النظري وتراجع الأيديولوجيات وخصوصًا الليبرالية؛ فهذا سوف يفتح لنا المجال لفهم سبب صعود الصين، وعودة النفوذ الروسي والهندي.

ما دورنا؟

الإجابة على السؤال تحتم علينا أن نحرر أنفسنا ذهنيًا، حتى لا يقع نهج تفكيرنا أسيرًا للقيود التي وضعها الاستعمار في منطقتنا، وهو ما يسميه المفكر الجزائري مالك بن نبي التحرر من القابلية للاستعمار؛ فالتحرر من الاستعمار والقابلية للاستعمار الشرط الأساسي والأهم في

.

معركة التحرر، والعقل هو لب هذا الصراع.

المقاومة في العربية لها علاقة وثيقة بـ "القيم" و"القيام"، وهذا يعني أنه لا وجود لمقاومة بدون قيم أخلاقية، وأن هذه القيم ليست مجرد شعارات، بل هي فعل مرتبط "بالقيام" و "الفعل." وهنا يجب أن أقول: إن المشروع الصهيوني، مشروع متجذر في العالم، وإن مقاومة هذا المشروع يجب أن تكون مناسبة ومكافئة لجذور المشروع الصهيوني نفسه؛ أي أن تكون المقاومة عابرة للحدود التي تم ترسيمها في اتفاقيات سايكس - بيكو، ويجب ألا تكون هذه المقاومة بكافة أشكالها مقتصرة على الفلسطيني وحده، بل تطلب تكاتفًا على المستوى الفردي والمؤسساتي والدولي.

لا شك أن ما بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023م كان تاريخًا فارقًا في السياق الفلسطيني، بل وفي المنطقة ككل؛ إذ استجدت أبعاد ساهمت في خلق واقع جديد، سواء من ناحية النظر إلى إسرائيل والتعامل معها كقوة إقليمية متفوقة في الشرق الأوسط، أو من ناحية إعادة إنتاج نظرة الإنسان المسلم إلى نفسه، ورفع سقف الطموح السياسي المرتبط بالقضية الفلسطينية. رفعت المقاومة الفلسطينية من تطلعات الأمة في طوفان الأقصى، على سبيل المثال؛ تشكل فكرة تخطي الحدود التي قام بها المقاومون عملًا ملهمًا لجيل يتخطى ويحطم حدود المستحيل التي فُرضت عليه من الاستعمار الداخلي والخارجي.

نرى اليوم فشل مشروع الدولة القومية والحدود القطرية بشكل عجيب؛ فالاستعمار الأوروبي جلب لنا فكرة الدولة القومية وهي بنية ذات سياق أوروبي لحل أزمات أوروبية، وبطبيعة الحال صُدِّرت للعالم وللعالم المسلم أيضًا، فأصبح الكثير من أبناء الأمة يفكر أولًا بقوميته أو قطريته الضيقة، بل وغابت فكرة الأمة عن كثيرين منهم، بل غاب حتى التفكير بالأمة عن الكثير من الحركات الإسلامية. إن المقاومة الفلسطينية تبين لنا أن الأرض المباركة - أي فلسطين - هي قاسم مشترك، بل وأعظم من القطرية والقومية.

تفكيك الإرث الهيكلي لنظام سايكس- بيكو: من قراءة الحدود الجغرافية إلى تحليل التبعية المعرفية

د. عمر بهرام أوزديمير

عضو الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة ابن خلدون

يَطرح التساؤل المنهجي نفسه حول طبيعة التداعيات والخسائر التي كبّدها نظام سايكس - بيكو للمجال الجغرافي والسياسي في المنطقة العربية والإسلامية. وغالبًا ما تُختزل أدبيات العلوم السياسية محتوى هذا النظام في إطار الحدود المصطنعة الناشئة عنه؛ ورغم محورية هذا الطرح، إلا أن الضرورة الأكاديمية تقتضي تبني مقاربة أكثر شموليّة واستيعابًا تستند إلى حقل العلاقات الدولية، وذلك عبر قراءة الحدث في سياق موازين القوى السياسية العالمية، وتجاوز الاختزال الخرائطي السطحي.

حتمية السياق التاريخي وجدلية السبب والنتيجة

تأسيسيًا على ما تقدم، يمكن القول إن اتفاقية سايكس – بيكو، رغم آثارها الوخيمة المتمثلة في إذكاء الصراعات وتعميق الخصومات الإقليمية إلا أنها لم تكن حدثًا فجائيًا أو كارثة طبيعية هبطت دون مقدمات، بل شكّلت امتدادًا طبيعيًا ونتاجًا حتميًا لسيرورة تاريخية تراكمية. إذ تميزت تلك الحقبة باختلال بنيوي حاد في موازين القوى؛ ففي كفة، برزت القوى الاستعمارية الغربية التي بلغت ذروة تفوقها التكنولوجي والديموغرافي والعسكري إبان الثورة الصناعية، وفي الكفة المقابلة، ترنّح العالم الإسلامي تحت وطأة تراجع اقتصادي وتقني، فضلًا عن تراجع حركيته الديموغرافية مقارنة بالغرب آنذاك.

إن المنطقة التي يُصطلح على تسميتها اليوم بالشرق الأوسط - وهو مصطلح يستدعي تفكيكًا أبستمولوجيًا مستقلًا - كانت عشيّة الحرب العالمية الأولى تعاني من أزمة وجودية حادة ،

وفقدت جزءًا كبيرًا من ديناميتها الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية.

ورغم المحاولات الحثيثة التي بذلتها الإدارة العثمانية لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع وتحديث بنى الدولة، يظل نجاح أو إخفاق مشروع التحديث هذا خاضعًا لقراءات وزوايا نظر تاريخية متعددة؛ بيد أن الثابت والمشترك بين تلك المقاربات هو أن الدولة العثمانية والمنطقة برمتها كانت تعيش أزمة بنيوية مستعصية.

تتقاطع رؤى المؤرخين عند مناقشة سيناريوهات التاريخ البديل لتلك المرحلة، وتحديدًا حول فرضية إمكانية تجنب انهيار الدولة العثمانية في حال عدم خوضها غمار الحرب العالمية الأولى. وبما أن فرضيات التاريخ البديل تفتقر إلى البيئة المختبرية القابلة للقياس والتجريب، فإن صياغة السيناريوهات تظل مساحة مفتوحة للتأويل. ومع ذلك، وبناءً على المعطيات الهيكلية لتلك الحقبة، تميل هذه الدراسة إلى تبني الأطروحة القائلة بأن التعددية والانقسام السياسي في الجغرافيا الإسلامية كان أمرًا واقعًا لا محالة، حتى لو لم تشترك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

وبالاستناد إلى النقاشات الداخلية لحزب الاتحاد والترقي الحاكم آنذاك، يترجح سيناريو منح الاستقلال السياسي أو الحكم الذاتي للمجال الجغرافي العربي - لا سيما الواقع جنوب خط الموصل/حلب - حتى دون حدوث غزو غربي مباشر أو تمرد عشائري؛ غير أن هذا المجال كان سيتعرض لاحقًا للاحتلال من قبل القوى الغربية في كل الأحوال. ويعزى ذلك إلى غياب أي مشروع إنقاذي أو حلول جذرية للأزمة السياسية والاجتماعية المستفحلة، سواء من طرف الإدارة العثمانية أو النخب الفكرية الإقليمية، فضلًا عن افتقار الفاعلين المحليين إلى القدرة العسكرية والاقتصادية الكافية لإنفاذ أي حل سيادي.

تشخيص العِلة البنيوية والدينامية الحضارية

إن هذا التحليل الاجتماعي، السياسي لا يهدف بحال من الأحوال إلى شرعنة المآلات أو تبني مقولة الاستحقاق الحتمي للمأساة، بل يروم إدراك المسببات الحقيقية. ففي المقاربة الطبية، قد يبدو الإنسان معافى في ظاهره لكنه يموت فجأة، ليتضح بعد التشريح وجود أمراض مزمنة أو أورام خبيثة متسللة كانت السبب الحقيقي للوفاة. وبالمثل، فإن موت الدول والمجتمعات يستند في نهاية المطاف إلى سلسلة من المسببات البنيوية؛ فسايكس- بيكو لم تكن سوى عرض لمرض مزمن أصاب جسد الأمة، وكانت المنطقة حبلى بمخرجات مشابهة حتى لو رُسم سيناريو عدم المشاركة في الحرب الكبرى. بناءً عليه، يصبح النظر إلى نظام سايكس -بيكو بوصفه نتيجة لا سببًا ضرورة منهجية لاستخلاص الدروس والحيلولة دون تكرار التاريخ لإنتاجه باختصار، إن واجهت دولة أو مجتمع فقدان ديناميتها الحضارية، يصبح صدامها مع مثل هذه المخرجات الاستعمارية أمرًا متوقعًا. وفي المقابل، فإن استعادة الدينامية المفقودة تمنح المجتمعات ميزة استراتيجية لإعادة إثبات الذات وبناء الوجود، بينما يؤدي العجز عن استعادتها إلى مخرجات مميتة تتجلى في زوال الدول وانحلال المجتمعات على المدى الطويل بالنظر إلى التاريخ، نجد أن الحضارات القديمة - كالحضارة البيزنطية مثلًا - كانت قوى ديناميكية عظمى في مرحلة ما، لكنها تلاشت بمجرد فقدانها لتلك الدينامية وتوقفها عن تقديم النظم والتقنيات والعلوم والأفكار الإنسانية. وإن كنا، من منطلق عقدي، نؤمن بأن الإسلام يمتلك ديمومة مستقبلية ولا يواجه مصير الفناء، إلا أن تراجع الدينامية في الحقول السياسية والاجتماعية يفضي حتمًا إلى تهميش الفاعل الإسلامي وإقصائه إلى المقاعد الخلفية، وهو التفسير الدقيق لـ نتيجة سايكس - بيكو.

هندسة التّبعية ومأسَسة التدخل الخارجي

يركز الخطاب المعاصر بكثافة على مسألة الحدود وهندستها، إلا أن الإشكالية الجوهرية لنظام سايكس بيكو والتي تشكل مصدر القلق المعرفي والسياسي الراهن تكمن في مأسسة القابلية للاختراق والتدخل الخارجي المستمر.

لقد صُمم ذلك النظام بنيويًا ليكون هشًّا، بحيث يتيح للقوى الغربية التدخل الدائم لإعادة ضبط التوازنات الإقليمية وفق مصالحها؛ وذلك لعدم وجود قوة محلية قادرة على مقاومة هذا البناء القسري، نظرًا لإنهاك الفاعلين المسلمين وضعفهم جراء الحروب.

ويظهر هذا النموذج جليًّا عند تفكيك البنية السياسية لدولة لبنان؛ إذ تكشف قراءة نشأتها البنيوية أنها هُندست لتكون بؤرة لإنتاج الأزمات المستدامة والمبررة للتدخلات الخارجية. وفي مثل هذه البيئات المأزومة، تصبح الأزمات معطى ثابتًا، مما يفرض على المنطقة رفع مستوى ثقتها السياسية والاجتماعية ببناء قدراتها الذاتية لتصبح أكثر تحصينًا ضد الاختراقات الخارجية. ويستلزم هذا التحصين قطع التبعية المفاهيمية والثقافية والرؤيوية عن الأطر الاستعمارية الغربية، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، والأوقاف، والروابط الفكرية والسياسية المستقلة.

ولا يُقصد بالاستقلال هنا الطروحات الانتهازية لبعض التيارات التي تدعو للتحرر من الهيمنة الأوروبية لتسقط في فلك التبعية الروسية أو الإيرانية أو الصينية، بل المقصود هو الاستقلالية الأصيلة النابعة من الذات الحضارية للمنطقة. فحين تمتلك الشعوب والسلطات السياسية في جغرافية سايكس- بيكو استقلالًا فكريًا حقيقيًا، ستصل حتمًا إلى تحقيق الحد الأقصى من الاستقلال السياسي والسيادي، وتصبح أقل عرضة للاستلاب.

ما وراء الاختزال الخرائطي وأولوية الانعتاق المعرفي

إن الانكفاء على تقديس الحدود الجغرافية الراهنة يغفل حقائق التاريخ؛ فقد عاش المسلمون سابقًا تحت سلطة كيانات سياسية متعددة ومتنوعة؛ تارة هيمنت قوى واحدة على المشهد كالتجربة العثمانية في القرون الأربعة الأخيرة، وتارة أخرى أُديرت المنطقة عبر توازن القوى وتعدد الفاعلين كما في الحقبة التاريخية للمنافسة العثمانية/المملوكية. لذا، فإن المبالغة في دسترة وحرمة هذه الحدود - مع الإدراك التام لاصطناعيتها - تبدو كأنها هروب من جوهر ية.

.

القضية وتشتيت للمسألة الأساس

من هنا، تتبدى عدم واقعية الخطابات الوطنية الضيقة المعاصرة كالوطنية العراقية الضيقة أو السورية الضيقة؛ فلو افترضنا جدلًا قيام ثورة عربية مستقلة بمعزل عن تدخلات لورنس العرب وانفصلت الجغرافيا العربية جنوب حلب عن الجسد العثماني - وهو سياق طبيعي وفطري في حركة التجمعات البشرية - لشهدت المرحلة الانتقالية صراعات داخلية بين تلك القوى حول مناطق النفوذ والسيطرة. وكنتيجة حتمية للتنافس الإقليمي وغياب الإجماع حول الحدود، لتشكلت دويلات متعددة فدولة مركزها بلاد الشام، وأخرى في بغداد، وثالثة في الخليج، ولظلَّ المشهد السياسي متحيزًا ومحكومًا بذات التعددية.

الخلاصة

تأسيسًا على المحاججة السابقة، تخلص الدراسة إلى أن الاستقلال المعرفي والمنظومي، وإعادة صياغة الأطر المفاهيمية والردود السياسية، تفوق في أهميتها الاستراتيجية مسألة مناهضة الحدود المصطنعة. فالشعوب تمتلك القدرة على التكيف مع الحدود الجغرافية عبر الزمن، كما تكيف أسلافهم وسيتكيف أحفادهم مع أي واقع اجتماعي- سياسي مستجَد إن المرتكز الأساسي يكمن في الاستقلال الفكري والأصالة المحلية وهذا الاستقلال لا يعني استبدال وصاية دولية بأخرى (كالخروج من الفلك الغربي للدخول في النفوذ الروسي أو الصيني) لأن ذلك لا يعدو كونه تحورًا شكليًا لعلاقات التبعية الهيكلية. إن الاستقلال الحقيقي والمستدام مشروط بقابلية المجتمعات على توليد فضاء معرفي يتغذى من تجاربها التاريخية، وإرثها الثقافي، وحاجاتها المجتمعية الواقعية. بناءً عليه، فإن تجاوز إرث سايكس- بيكو لا يتم عبر مناقشة خطوط الخرائط السياسية، بل بإعادة مراجعة أنماط التفكير، والأطر المفاهيمية، وتصورات المستقبل. وبقدر ما تنجح مجتمعات المنطقة في إنتاج مفاهيمها وأولوياتها الخاصة ،

بقدر ما تغدو أكثر قادرة على صياغة خيارات سياسية سيادية، وأكثر مرونة ومقاومة في وجه التدخلات الخارجية. وبخلاف ذلك، فإن التبني غير النقدي للمنظورات الوافدة سيمدد صلاحية نظام سايكس-بيكو ليعمل بفعالية، ليس على الخرائط الممزقة فحسب، بل في العقول المستلبة أيضًا.

الجلسة الثانية - مؤتمر فلسطيني تركيا الثالث - 2026

البيان الختامي

زياد دهليز
عضو الأمانة العامة لمؤتمر فلسطيني تركيا

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ." انطلاقًا من المسؤولية الوطنية والتاريخية تجاه شعبنا الفلسطيني، وتأكيدًا على عدالة قضيتنا الوطنية التي شكّلت عبر عقود طويلة عنوانًا للحرية والكرامة ومقاومة الظلم والاستعمار، واختتامًا لأعمال مؤتمر فلسطيني تركيا الثالث المنعقد في مرحلة صعبة تُعد الأخطر في تاريخ القضية الفلسطينية، حيث يتعرض شعبنا إلى حرب إبادة وتجويع وتهجير في قطاع غزة، وتصعيد الاستيطان والضم في الضفة الغربية المحتلة، وتهويد القدس وتقسيم المسجد الأقصى المبارك، ومحاولات فرض الوقائع بالقوة على الأرض، فإن المشاركين في المؤتمر يؤكدون ما يلي:

أولًا: التمسك بالوحدة الوطنية الفلسطينية

يؤكد المؤتمر أن الوحدة الوطنية الفلسطينية تُمثل الركيزة الأساسية لحماية المشروع الوطني الفلسطيني، وأن استمرار الفرقة يشكل خطرًا مباشرًا على القضية الفلسطينية، ويخدم مشاريع الاحتلال الهادفة إلى تفكيك شعبنا الفلسطيني وإضعاف إرادته الوطنية. "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ." ويدعو المؤتمر إلى توحيد الصف الفلسطيني على قاعدة الشراكة الوطنية الكاملة، والتمسك بالثوابت الوطنية الجامعة، واعتماد الحوار الوطني الشامل سبيلًا لتوحيد الكلمة، بما يحفظ وحدة الشعب الفلسطيني في

الوطن والشتات. ويؤكد المؤتمر ضرورة إعادة بناء مؤسسات مُنظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية وتمثيلية جامعة، بما يضمن مشاركة جميع مكونات الشعب الفلسطيني وقواه السياسية والمجتمعية، والتي نتمسك بها كمنجز وطني فلسطيني باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني

ثانيًا: التصدي لمشاريع تصفية القضية الفلسطينية

يرفض المؤتمر رفضًا قاطعًا جميع المؤامرات والمشاريع السياسية والاستعمارية الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تجاوز الحقوق التاريخية والوطنية لشعبنا، تحت أي مسمى أو إطار سياسي، ولو سُمّي زورًا بـ "مجلس السلام". كما ويؤكد المؤتمر أن فلسطين هي قضية أرض وشعب ومقدسات، وأن الشعب الفلسطيني وحده صاحب الحق الأصيل في تقرير مصيره، وأن أي حلول تنتقص من حقوقه الوطنية الثابتة مرفوضة رفضًا كاملًا، وأن أي تجزئة لأي جزء من أرض فلسطين مرفوضة.

ثالثًا: القدس بوصلتنا

يشدد المؤتمر على أن القدس هي رمز القضية الفلسطينية وعنوان الهوية الوطنية والدينية والحضارية لنا كفلسطينيين وللأمة، ويرفض المؤتمر كل مشاريع التهويد والتقسيم الزماني والمكاني ومحاولات فرض السيادة الاحتلالية عليها، والاقتحامات المتكررة من قِبل قطعان المستوطنين بقيادة الوزير المتطرف الإرهابي بن غفير، مدعومًا من حكومة نتنياهو المتوحشة. ويدعو المؤتمر كافة المؤسسات الفلسطينية المختصة إلى العمل مع الدول العربية والإسلامية وأحرار العالم للوقوف في وجه مخططات التهويد والتقسيم.

رابعًا: التصدي للمشروع الاستعماري الاستيطاني

يؤكد المؤتمر وقوفه الكامل إلى جانب أهلنا في قطاع غزة في مواجهة العدوان والحصار والتجويع وسياسات التهجير القسري التي ينتهجها الكيان الصهيوني. كما يؤكد المؤتمر أن المشروع الاستيطاني القائم في الضفة الغربية والقدس المحتلة يشكل امتدادًا لمشروع استعماري إحلالي يستهدف اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وطمس هويته الوطنية والتاريخية. ويدعو المؤتمر إلى:

- تقديم الدعم الكامل لأهلنا في قطاع غزة المحاصر، واعتماد المبادرات التي أطلقها المؤتمر تجاه شعبنا الفلسطيني.
- تعزيز صمود أبناء شعبنا في الضفة الغربية المحتلة، والتصدي لسياسات الضم ومصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار واعتداءات المستوطنين.
- دعم صمود أهلنا في مدينة القدس ومؤسساتهم التعليمية والدينية والاجتماعية، ومواجهة سياسات التهويد والتفريغ السكاني.
- حماية الوجود الفلسطيني في الأراضي المحتلة كافة، وتعزيز أدوات الصمود المجتمعي والاقتصادي. فإن الهدف الرئيسي للعدو الصهيوني هو تهجير شعبنا من أرضه.

خامسًا: حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين ومؤسساتهم الأممية

يؤكد المؤتمر أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية سياسية وإنسانية، وتمثل جوهر القضية الفلسطينية، وأن الحل العادل لها يكون بتنفيذ القرار الدولي 194 القاضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم. كما يتمسك المؤتمر بوكالة الأونروا باعتبارها الشاهد الأممي على قضيتهم وإثبات حقوقهم في وطنهم. ويحيّي المؤتمر صمود أبناء شعبنا الفلسطيني في مخيمات اللجوء والشتات، ويؤكد أنهم جزء أصيل من شعبنا الفلسطيني، وهم رافعة للمشروع الوطني

الفلسطيني وشركاء فاعلون في معركة التحرر والعودة

سادسًا: الأسرى عنوانٌ دائم في وجدان شعبنا ونضاله:

يؤكد المؤتمر أن قضية الأسرى الأبطال في سجون الاحتلال تمثل إحدى القضايا الوطنية المركزية في مسيرة شعبنا الفلسطيني، وأنها ليست قضية موسمية أو مناسبة عابرة، بل عنوان دائم للنضال الوطني الفلسطيني وضمير حي لقضيتنا العادلة. ويعلن المؤتمر تبنيه سياسة وطنية واضحة تجاه قضية الأسرى، تقوم على إبقائها حاضرة في مختلف الأنشطة والفعاليات الفلسطينية السياسية والوطنية والثقافية والإعلامية، وتعزيز حضور الأسرى وذويهم الصامدين في الوعي الجمعي الفلسطيني، وفاءً لتضحياتهم وصمودهم في مواجهة الاحتلال.

سابعًا: التحرك الشعبي والسياسي والقانوني والدولي

يدعو المؤتمر إلى تفعيل كل المسارات الشعبية والقانونية والسياسية في تركيا والعالم لمحاسبة الاحتلال على جرائم الحرب والإبادة الجماعية والتهجير القسري والاستيطان في غزة العزة وضفة الصمود. كما ويثمّن المؤتمر مواقف الشعب التركي الحر بمؤسساته الرسمية والشعبية وفعالياته التضامنية، ويتوجه بالتحية إلى كل أحرار العالم وأبطال أسطول الصمود لكسر ,الحصار على غزة، ويدعو إلى توسيع حملات المقاطعة وعزل منظومة الاحتلال والاستعمار

ثامنًا: تعزيز عناصر الصمود الوطني

إن معركتنا مع الكيان الصهيوني شاملة، ولا تقتصر على الجانب العسكري أو السياسي فقط، بل هي أيضًا معركة وعي ورواية وهوية ووجود. ويدعو المؤتمر إلى تبني استراتيجية وطنية شاملة للصمود، وأن نكون نحن فلسطيني تركيا جزءًا منها، تقوم على:

- حماية الهوية الوطنية والرواية الفلسطينية، واستثمار حالة التعاطف الدولي مع قضية فلسطين.
- مواجهة التضليل وتشويه الحقائق، وفضح ممارسات العدو بحق شعبنا، وعلى رأسهم أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال.
- تعزيز دور كل مكونات شعبنا الفلسطيني أينما كانوا في المشروع الوطني، ونؤكد أننا في تركيا حريصون على تعزيز دورنا الوطني والإنساني بالتنسيق مع كافة الأطر الفلسطينية الرسمية والمدنية.
- الدعوة إلى دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وبالتعاون مع الأطر التركية المتخصصة، بما يعزز من نهوض اقتصادنا الوطني.

تاسعاً: الرسالة الوطنية الجامعة

يؤكد المؤتمر أن الشعب الفلسطيني، رغم ما تعرض له من نكبة واحتلال وتهجير وحروب، لا يزال متمسكًا بحقه في الحرية والعودة والاستقلال، وأن محاولات كسر إرادته أو شطب قضيته مصيرها الفشل. وما غزة العزة وأهلها الأبطال، ولا الضفة وشبابها الشجعان، ولا القدس وثباتها، ولا أهلنا في الخارج وارتباطهم المتين بالأمة والأحرار، ببعيد. وهو ما يدعونا إلى تجديد العهد على مواصلة العمل الوطني المشترك دفاعًا عن فلسطين أرضًا وشعبًا ومقدسات، وتمسكًا بالحقوق الوطنية الثابتة، وفي مقدمتها الحرية، وإنهاء الاحتلال، وحق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

الرحمة للشهداء، والحرية للأسرى، والشفاء للجرحى، والنصر لشعب فلسطين المجاهد الصامد.

والله وليّ التوفيق.

يؤكد المؤتمر أن الشعب الفلسطيني، رغم ما تعرض له من نكبة واحتلال وتهجير وحروب، لا يزال متمسكًا بحقه في الحرية والعودة والاستقلال، وأن محاولات كسر إرادته أو شطب قضيته مصيرها الفشل.

9 786258 990492

مؤتمر فلسطيني تركيا الثالث - 2026

palturk2016@gmail.com